مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9489

الأربعاء، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 09/30

نيويورك

الرئيس	السيد وانغ يي/السيد جانغ جون	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد المرر
	البرازيل	السيد فييرا
	سويسرا	السيد غوربر
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيدة نكانساه – بوادو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد أحمد
	موزامبيق	السيد فيرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يومورا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 9/35.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء والممثلين الرفيعي المستوى الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، إسرائيل، إندونيسيا، تركيا، سلوفينيا، قطر، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يوجه المجلس الدعوة إلى وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين ذات مركز المراقب إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد رياض المالكي.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بهذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على تنفيذ القرار 2712 (2023). وسيقدم منسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، إحاطته الشهرية الدورية لاحقا.

اتُخذ القرار 2712 (2023) في سياق انتشار رائحة الموت والدمار الشامل الناجمين عن النزاع في غزة وإسرائيل. ووفقا للسلطات الإسرائيلية، قُتل أكثر من 200 1 شخص – من بينهم 33 طفلا – وأصيب الآلاف في الأعمال الإرهابية البغيضة التي نفذتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. كما اختُطف نحو 250 شخصا، من بينهم 34 طفلا. وهناك أيضا العديد من الروايات عن ارتكاب عنف جنسي أثناء الهجمات والتي يجب إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية بشأنها بكل حزم. ويجب إدانة العنف الجنساني – في أي وقت وفي أي مكان.

ووفقا لسلطات الأمر الواقع، قُتل أكثر من 000 14 شخص منذ بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. كما أصيب عشرات الآلاف من الفلسطينيين، ولا يزال كثيرون آخرون مفقودين. وفي غزة، تفيد التقارير بأن أكثر من ثلثي القتلى هم من الأطفال والنساء. في غضون أسابيع، قتل عدد من الأطفال في العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، يفوق بكثير العدد الإجمالي للأطفال الذين قُتلوا في أي عام من قبل أي طرف في الصراعات منذ توليتُ منصب الأمين العام للأمم المتحدة، كما يبدو واضحا في التقارير السنوية حول الأطفال والصراعات المسلحة التي أقدمها لمجلس الأمن. في الأيام القليلة الماضية، رأى شعب الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل أخيرا بصيصا من الأمل والإنسانية وسط ظلام حالك. ومن المؤثر بشدة أن نرى المدنيين يحصلون أخيرا على فترة راحة من القصف، ولم شمل الأسر وتزايد المساعدات المنقذة للحياة.

تطالب الفقرة 1 من القرار 2712 (2023)

”بأن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال“.

من الواضح أننا شهدنا انتهاكات جسيمة قبل الهدنة. وبالإضافة إلى الكثيرين من المدنيين الذين قتلوا وأصيبوا، والذين تكلمت عنهم، فإن 80% من سكان غزة قد أجبروا على مغادرة ديارهم. هذا العدد المتزايد من السكان يُدفع إلى منطقة متقلصة جنوب غزة، وبالطبع

لا يوجد مكان آمن في غزة. وفي الوقت نفسه، فإن ما يقدر بنحو 45 في المائة من جميع المنازل في غزة قد تضررت أو دمرت. إن طبيعة ونطاق الموت والتدمير من سمات استخدام الأسلحة المتفجرة واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان التي تُخلف أثرا كبيرا على المدنيين. وفي الوقت نفسه، استمرت الهجمات بالصواريخ من قبل حماس وجماعات أخرى على المناطق السكنية في إسرائيل إلى جانب ادعاءات باستخدام تلك الجماعات للدروع البشرية. إن ذلك أيضا لا يتوافق مع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني.

وأود أن أشدد على حرمة منشآت الأمم المتحدة التي يحتمي بها اليوم أكثر من مليون مدني في غزة يلتمسون الأمان تحت راية المنظمة الأممية. وقال إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تشارك إحداثيات جميع مرافقها بأنحاء قطاع غزة مع كل أطراف الصراع. وقد وثقت الوكالة وقوع 104 حوادث أثرت على 82 منشأة تابعة للأونروا، 24 منها وقعت منذ اعتماد قرار مجلس الأمن 2712 (2023). وتفيد التقارير بأن 218 نازحا داخليا يحتمون بمدارس الأونروا قد قُتلوا فيما أصيب 894 على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على أن أبلغكم ببالغ الحزن بمقتل 111 موظفا من أسرة الأمم المتحدة في غزة منذ بدء الأعمال العدائية.، ويمثل ذلك يمثل أكبر خسارة من الموظفين في تاريخ الأمم المتحدة. اسمحوا لي أن أقولها بصراحة. يجب حماية المدنيين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة. ويجب حماية الأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. ويجب عدم ضرب مرافق الأمم المتحدة. ويجب أن تحترم جميع أطراف النزاع القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات.

وتدعو الفقرة 2 من القرار 2712 (2023) إلى

> ”إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة لفترات ممددة في جميع أنحاء قطاع غزة [...] لتمكين [...] الوصول الكامل والسريع والآمن ودون عوائق لتقديم المساعدة الإنسانية“.

وأرحب بالترتيبات التي توصلت إليها إسرائيل وحماس بمساعدة حكومات قطر ومصر والولايات المتحدة. ونحن نعمل على تعظيم الإمكانات الإيجابية لذلك الترتيب بالنسبة للحالة الإنسانية في غزة. وقد مكنتنا هذه الهدنة من تعزيز إيصال المساعدات إلى غزة وعبر أنحائها. فعلى سبيل المثال، وللمرة الأولى منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قامت قافلة مشتركة بين الوكالات بتسليم الغذاء والماء والإمدادات الطبية ومواد الإيواء إلى شمال غزة، وتحديدا إلى أربعة ملاجئ تابعة للأونروا في مخيم جباليا. وقبل ذلك، وصل إلى تلك المواقع الحد الأدنى من المساعدات أو لم يصلها شيء على الإطلاق، حتى مع تكدس عشرات الآلاف هناك بحثا عن مأوى. وللمرة الأولى أيضا، دخلت إمدادات من غاز الطهي إلى غزة، حيث اصطف الناس في طوابير امتدت لمسافة كيلومترين. وفي الجنوب، حيث الاحتياجات ماسة، زادت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها من كمية المعونة المقدمة وعدد المواقع التي تم الوصول إليها. وأود أن أعرب عن تقديري لحكومة مصر على إسهامها في جعل تلك المساعدة ممكنة.

ومع ذلك، لا يزال مستوى المساعدات للفلسطينيين في غزة غير كاف تماما لتلبية الاحتياجات الضخمة لأكثر من مليوني شخص. وعلى الرغم من أن الحجم الإجمالي للوقود المسموح بدخوله إلى غزة قد زاد أيضا، فإنه لا يزال غير كاف على الإطلاق لمواصلة العمليات الأساسية. يحتاج المدنيون في غزة إلى تدفق مستمر للمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة والوقود إلى المنطقة وعبرها. إن وصول المساعدات الإنسانية بأمان وبدون عوائق إلى جميع المحتاجين أمر بالغ الأهمية. وقد نفذ الشركاء في المجال الإنساني عدة عمليات إجلاء طبي من شمال غزة إلى جنوبها، بما في ذلك نقل عشرات الأطفال الخدج وكذلك مرضى العمود الفقري وغسيل الكلى من مستشفى الشفاء والمستشفى الأهلي. كما تم إجلاء العديد من المرضى المصابين بأمراض خطيرة لتلقي العلاج في مصر. تفتقر المستشفيات في جميع أنحاء غزة إلى الإمدادات الأساسية والموظفين والوقود اللازم لتقديم الرعاية الصحية الأولية على النطاق المطلوب، ناهيك عن علاج الحالات العاجلة بأمان. لقد انهار النظام الطبي تحت وطأة عبء العمل الثقيل، والنقص الحاد، وتأثير الأعمال العدائية.

وتدعو الفقرة 3 من القرار 2712 (2023) إلى ”الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من

الجماعات". وقد أدى الترتيب الذي أعلن في 22 تشرين الثاني/نوفمبر حتى الآن إلى إطلاق سراح 60 رهينة - 29 امرأة و 31 طفلا - تحتجزهم حماس وجماعات أخرى منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، على مدار خمسة أيام. وخارج هذا الترتيب، أطلق سراح 21 رهينة أخرى خلال الفترة نفسها. تلك بداية طيبة، ولكن كما قلت منذ اليوم الأول، يجب إطلاق سراح جميع الرهائن فورا وبدون شروط. وحتى ذلك الحين، يجب معاملتهم معاملة إنسانية ويجب السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم. وشهد هذا الترتيب أيضا إطلاق سراح 180 سجينا ومعتقلا فلسطينيا من السجون الإسرائيلية، معظمهم من النساء والأطفال.

وتدعو الفقرة 4 من القرار 2712 (2023)

"جميع الأطراف إلى الامتناع عن حرمان السكان المدنيين في قطاع غزة من الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، وفقا للقانون الدولي الإنساني".

وثمة حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير للبدء في تلبية الاحتياجات الإنسانية في غزة. يجب استعادة خدمات المياه والكهرباء بالكامل. فقد انهارت المنظومات الغذائية والجوع ينتشر، لا سيما في الشمال. إن ظروف النظافة الصحية في الملاجئ مروعة، مع وجود عدد قليل من المراحيض، وفيضان مياه الصرف الصحي مما يشكل تهديدا خطيرا للصحة العامة. الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن وأولئك الذين يعانون من ضعف جهاز المناعة أكثر عرضة للخطر. تحتاج غزة إلى زيادة فورية ومستدامة في المساعدات الإنسانية بما في ذلك الغذاء والمياه والوقود والبطانيات والأدوية وإمدادات الرعاية الصحية. ومن المهم الاعتراف بأن معبر رفح الحدودي ليست لديه القدرة الكافية، لا سيما بالنظر إلى بطء وتيرة الإجراءات الأمنية. ولهذا السبب ما فتئنا نحث على فتح معابر أخرى، بما في ذلك معبر كرم أبو سالم، وعلى تبسيط آليات التفتيش للسماح بالزيادة الضرورية في المساعدات المنقذة للحياة. لكن المعونة الإنسانية وحدها لن تكون كافية. كما نحتاج إلى أن يجلب القطاع الخاص السلع الأساسية الحيوية لتجديد محتويات المتاجر المستنزفة تماما في غزة.

وأخيرا، تشدد الفقرة 5 من القرار 2712 (2023) على

"على أهمية آليات التنسيق والإخطار الإنساني وتفادي التصادم، لحماية جميع العاملين الطبيين والإنسانيين، والمركبات، بما في ذلك سيارات الإسعاف، والمواقع الإنسانية، والبنى التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق الأمم المتحدة".

يوجد الآن نظام للإخطار الإنساني، ويجري استعراضه وتعزيزه باستمرار، بما في ذلك من خلال خطط لخبراء مدنيين - عسكريين إضافيين لدعم التنسيق.

إنني أرحب باتخاذ القرار 2712 (2023)، ولكن تنفيذه من جانب الأطراف هو الأكثر أهمية. ووفقاً للقرار، سأتوجه إلى رئيس مجلس الأمن بمجموعة من الخيارات بشأن الرصد الفعال لتنفيذ القرار. لقد أنشأتُ بالفعل فريقاً عاملاً مؤلفاً من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الشؤون القانونية لإعداد مقترحات عاجلة في ذلك الصدد. وحتى الآن، من الواضح أن التنفيذ لم يكن إلا جزئياً في أحسن الأحوال وهو غير كافٍ على الإطلاق.

وفي نهاية المطاف، نعلم أن مقياس النجاح لن يكون عدد الشاحنات المرسلة أو أطنان الإمدادات المسلّمة، على الرغم من أهميتها. سيقاس النجاح بالأرواح التي تم إنقاذها، وبإنهاء المعاناة، واستعادة الأمل والكرامة. إن سكان غزة في خضم كارثة إنسانية ملحمية تحدث أمام أعين العالم. ولا يجب أن نشيح بنظرنا بعيداً.

وتجري مفاوضات مكثفة لإطالة أمد الهدنة - التي نرحب بها ترحيباً شديداً - ولكننا نعتقد أننا بحاجة إلى وقف إنساني حقيقي لإطلاق النار. ويجب أن نكفل أن يكون لشعوب المنطقة أخيراً أفق من الأمل بأن نتحرك بطريقة حازمة ولا رجعة فيها نحو إقامة حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، بحيث

تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن. إن الفشل سيحكم على الفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة والعالم بدورة لا تنتهي من الموت والدمار.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (*تكلم بالإنكليزية*): بعد بيان الأمين العام، سأركز إحاطتي على العوامل المحركة في الضفة الغربية المحتلة والمنطقة، وعلى مقصدنا انطلاقاً من هنا في سياق النزاع الدائر بين إسرائيل والمقاتلين الفلسطينيين في غزة.

وقبل أن أفعل ذلك، أود أن أنضم إلى الأمين العام في الإعراب عن تقديري للجهود التي تبذلها قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية في تيسير التوصل إلى اتفاقٍ أمّن إطلاق سراح 60 رهينة من الإسرائيليين من غزة حتى الآن، وأسفر عن توقف القتال لمدة ستة أيام، مما سمح للأمم المتحدة بزيادة المعونة الإنسانية وأدى إلى إطلاق سراح 180 أسيراً ومعتقلاً فلسطينياً من السجون الإسرائيلية. لقد طال انتظار فترة الراحة هذه بعد أسابيع من الرعب.

وبينما يتركز اهتمام العالم بحق على العنف المدمر واندلاع الأعمال العدائية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، فإننا نشهد أيضاً توترات متصاعدة وعنفاً مكثفاً وقيوداً واسعة النطاق على الحركة في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وقد تميّزت هذه الفترة ببعض العمليات الإسرائيلية الأكثر كثافة في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية، والتي شملت استخدام المسلّحين الفلسطينيين للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وغارات تشنها قوات الأمن الإسرائيلية بطائرات مسيّرة. وشهدت طولكرم وجنين أوسع العمليات الإسرائيلية نطاقاً، بما في ذلك داخل مخيمات اللاجئين.

كما تواصل عنف المستوطنين على مستويات عالية، مما أدى إلى تصاعد التوترات وزيادة العنف، فضلاً عن تهجير الفلسطينيين. وإجمالاً، قتل في الضفة الغربية 154 فلسطينياً، من بينهم 37 طفلاً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير – جميعهم تقريباً في سياق العمليات الإسرائيلية التي انطوى الكثير منها على تبادل لإطلاق النار مع الفلسطينيين. وقتل فلسطينيان على يد المستوطنين الإسرائيليين. وقتل ثلاثة إسرائيليين، من بينهم اثنان من أفراد قوات الأمن، في هجمات فلسطينية.

وفي خضم تصاعد العنف والقيود الإسرائيلية الواسعة النطاق المفروضة على الحركة، تفاقمت الأزمة المالية التي طال أمدها في السلطة الفلسطينية بشكل كبير، حيث توقف النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وانهار اقتصاد غزة. إن القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي في 2 تشرين الثاني/نوفمبر بخصم ”جميع الأموال المخصصة لقطاع غزة“ من إيرادات المقاصة التي تحولها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية أدى إلى إضعاف الإيرادات أكثر، مما أثر على العديد من الخدمات الحيوية وعلى دفع رواتب القطاع العام، بما في ذلك لقوات الأمن.

إن الوضع يغلي ويزداد سوءاً بسرعة. وفي الأشهر التي سبقت الحرب، حذّرتُ بانتظام في المجلس من أنه يجب عمل المزيد للمساعدة على استقرار الحالة في الضفة الغربية – وهذا هو الحال الآن أكثر من أي وقت مضى.

سأقول الآن بضع كلمات عن العوامل المحركة الإقليمية وعن قلقي المستمر بشأن خطر المزيد من التصعيد.

بالانتقال إلى شمال إسرائيل، بينما هدأت التوترات على طول الخط الأزرق في الأيام الأخيرة، لا تزال الحالة متقلبة، كما كانت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال حوالي 000 100 إسرائيلي نازحين من مجتمعات محلية في الشمال، ونزح نحو 000 50 من اللبنانيين من المناطق الجنوبية القريبة من الخط الأزرق.

وفي الجولان، أطلقت الجمهورية العربية السورية النار باتجاه الجولان الذي تحتله إسرائيل وشنت إسرائيل غارات على أهداف في الجمهورية العربية السورية. ومن أماكن أبعد، أفادت التقارير أيضاً

بإطلاق صواريخ وطائرات مسيّرة من اليمن باتجاه إسرائيل. تم اعتراض معظمها. غير أن غارات المسيّرات التي أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنها أصابت مدرسة بإيلات في 9 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر، استولت قوات الحوثيين على سفينة تابعة لرجل أعمال إسرائيلي في البحر الأحمر.

إن الوتيرة المذهلة للأحداث والاحتياجات الصاعقة على أرض الواقع تجعل من الصعب رؤية ما وراء التحديات الأكثر إلحاحاً. ومع ذلك، يجب أن نبدأ العمل بشأن ما سيأتي لاحقاً. وسيكون من المستحيل إنهاء العنف بشكل مستدام، من دون إطار سياسي وأمني فعال عندما يتوقف القتال، وتشكيل واقع جديد. وخلال الأسابيع والأشهر المقبلة، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد تواصله مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية والشركاء الإقليميين بشأن الحلول السياسية البناءة والعملية.

وفي حين أن الكثير غير معروف حول كيفية انتهاء الحرب، فإن بعض الحقائق المطلقة واضحة. إن أعمال الإرهاب مثل تلك التي ارتكبتها حماس وغيرها ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر يجب ألا يُسمح أبداً بحدوثها مرة أخرى، ويجب ألا يمرّ الفلسطينيون في غزة أبداً بالفظائع التي يتحملونها الآن. إن غزة جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المقبلة، ويجب أن تظل كذلك، مع خضوع كل من غزة والضفة الغربية للسلطة الفلسطينية. والطريق الوحيد القابل للتطبيق هو ذاك الذي يؤدي إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة والقانون الدولي.

ومن المؤكد أن جهودنا السابقة لم تكن كافية. والرسالة التي يتردد صداها بشكل خاص اليوم، ونحن نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، هي أنه يجب أن يكون هناك نهج جديد ومختلف. وإلا فإننا محكوم علينا بالعودة إلى طريق إدارة نزاع بات من الواضح تعذّر إدارته.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد المالكي (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على قراركم بعقد هذه الجلسة على المستوى الوزاري وعلى ترؤسها. وأشكر جميع الوزراء الذين قرروا الحضور – ولا سيما الوزراء العرب ووزراء منظمة التعاون الإسلامي الذين ما فتئوا يجوبون العالم للدعوة إلى إنهاء العدوان الإسرائيلي. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته وجهوده وأشكر الأمم المتحدة على دورها الحيوي في الميدان.

احتضن خالد، وهو جد، حفيدته ريم البالغة من العمر 3 سنوات، وابتسم لها وقبّلها، وقال لها كلمات مريحة، وفتح عينيها مراراً وتكراراً ووصفها بـ "روح روحي" قبل أن يسجّيها وشقيقها طارق البالغ من العمر 5 سنوات في مرقدهما الأخير. لقد تحول العديد من الأشخاص الأحياء إلى أسماء على أكياس بلاستيكية، تاركين هذه الأرض في وقت مبكر جداً وبأكثر الطرق وحشية. وقد تحطمت حياة عدد كبير جدا من الناس ولم تُتح لهم الفرصة بعد للحزن، وأصيب عدد كبير جدا من الناس بجروح ولم تُتح لهم الفرصة بعد للتعافي قدر الإمكان بعد هذه المآسي وهذه المعاناة. ويجب على أي شخص لا يزال غير متأكد مما إذا كان يعارض ما يحدث أو ما إذا كان يجب أن ينتهي أن يتحقق من إنسانيته. يجب تغليب الحياة في غزة على أولئك الذين يهدفون إلى تدميرها أو اقتلاعها. ونشكر قطر ومصر على جهودهما التي أدت إلى الهدنة، ولكن يجب أن تصبح الهدنة وقفا دائما لإطلاق النار. فلا يمكن السماح باستئناف المذابح. هذه ليست حربا. إنها مذبحة لا يمكن لأي شيء ولا أي شخص تبريرها. لا بد من وقفها.

لقد قلنا في وقت مبكر إنه لا يمكن منع الكارثة الإنسانية ولا يمكن إطلاق سراح الأسرى ولا يمكن تجنب التصعيد الإقليمي من دون وضع حد للهجوم الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة. وما نراه الآن يؤكد ما قلناه آنذاك. كان من الممكن إنقاذ آلاف الأرواح. ولا بد من الحفاظ على الزخم الذي نشهده أخيرا الآن. ويجب لم شمل العائلات في الحياة وليس بعد الموت. ولا بد من تلبية الاحتياجات الماسة لأهلنا في غزة في جميع أنحاء قطاع غزة من دون مزيد من التأخير أو القيود. ويجب السماح للناس بالعودة إلى ديارهم والبدء في إعادة بناء حياتهم. ولا بد من رفع الحصار الذي تفرضه إسرائيل.

لقد قتلت إسرائيل أكثر من 000 15 فلسطيني. أكثر من 000 10 منهم من النساء والأطفال. لقد قتلتهم إسرائيل. إنهم لم يفقدوا حياتهم. ولكن حياتهم سُلبت منهم. لا أحد آمن في غزة، لا الأطفال ولا الأطباء ولا العاملين في المجال الإنساني ولا الصحفيين ولا موظفي الأمم المتحدة. لقد قُتلوا بمعدل لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث. ما من مكان آمن في غزة، لا في الشمال ولا في الجنوب ولا ملاجئ الأمم المتحدة ولا المدارس ولا المستشفيات ولا سيارات الإسعاف ولا المنازل ولا الشوارع ولا المساجد أو الكنائس. لقد كان الناس يُقتلون في كل مكان. وسُن القانون الدولي الإنساني لحماية هؤلاء الأشخاص وهذه الأماكن، وبدلا من تفادي إلحاق الأذى بهم، فقد استُهدفوا. وتواصل إسرائيل إعطاء أمثلة من الحرب العالمية الثانية لتبرير جرائمها، متجاهلة حقيقة أن الفظائع ذاتها التي وقعت آنذاك هي التي دفعت البشرية إلى سن القواعد الأساسية التي تنتهكها إسرائيل الآن. كم مرة يمكن للعالم تحمل الفشل في اختبار الإنسانية في غزة، في فلسطين؟ كم مرة يمكنه تحمل الفشل في اختبار الشرعية؟

إننا أمام مفترق طرق تاريخي، والوقت آخذ في النفاد. ويجري تحويل نزاع سياسي قابل للحل إلى مواجهة دينية لا تنتهي. إن شعبنا يواجه تهديدا وجوديا. ولكن لا يُخطئن أحد بخصوص ذلك، فرغم كل الكلام عن تدمير إسرائيل، فإن فلسطين هي التي تواجه خطة لتدميرها، تُنفذ في وضح النهار وتُسن في القوانين والسياسات وينفذها الجنود والمستوطنون بوحشية. إنه يجري محونا من الخريطة – حرفيا. ومن على منبر قاعة الجمعية العامة، أعلن نتنياهو عن شرق أوسط جديد اختفت منه فلسطين (انظر A/78/PV.10). وليس من قبيل المصادفة أنه على الخريطة التي رفعها في تلك المناسبة، اعتُبرت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة جزءا من إسرائيل، إلى جانب الجولان السوري. إنه يجري إخراجنا من التاريخ والجغرافيا. وإسرائيل تسمي ذلك "إعادة التوطين الطوعي". وهم يقولون إن ذلك ببساطة من أجل مصلحتنا، من خلال الحصار والقصف بالقنابل مما أدى إلى نزوح 1.7 مليون فلسطيني في قطاع غزة ومن خلال التوغلات والهجمات التي تنفذها قوات الاحتلال والمستوطنون. لقد حولوا غزة إلى جحيم على الأرض وحياة المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية إلى جحيم لا يطاق. وفي الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة – الكارثة الفلسطينية – يحاولون إنهاء المهمة.

بعد مرور 75 عاما، ينبغي لإسرائيل أن تقتنع بأنه لا يمكن لأي قوة على وجه الأرض أن تقتلع الفلسطينيين من فلسطين، أو فلسطين من قلوبهم، أينما كانوا. إن الشعب الفلسطيني باق هنا. إنهم أبناء هذه الأرض ومصيرهم أن يعيشوا بحرية وكرامة على هذه الأرض. ألم يحن الوقت لكي نجد طريقة للعيش جنبا إلى جنب؟ لسنا بحاجة حتى إلى البحث طويلا للعثور على هذه الطريقة. إنها مكرسة في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة – إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومفهوم الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن استنادا إلى حدود ما قبل عام 1967.

وصدرت دعوات إلى تجنب التصعيد في الضفة الغربية. ولكن التصعيد قائم. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل أكثر من 230 فلسطينيا في الضفة الغربية وجُرح 200 3 آخرون وأُجبر 250 1 شخصا على النزوح، بمن فيهم 500 طفل، واعتُقل الآلاف أو شوهوا أو تعرضوا للإهانة أو المضايقات. وبالتالي فإن التصعيد قائم بالفعل – أم أنه لا يصبح تصعيدا إلا إذا تعرض الإسرائيليون للأذى؟ نعلم أن العالم بأسره يرفض سياسات إسرائيل الاستعمارية وعنفها ويطالب بتحقيق المساءلة، ولكن لا يمكن أن ننتظر المساءلة من حكومة برنامجها هو نفس برنامج المستوطنين، حكومة يقودها المستوطنون وتمول المستوطنات وتسلح المستوطنين. ولا يمكن لقوات الاحتلال المتواطئة في تلك الجرائم أن تكفل حماية شعبنا. إننا بحاجة إلى حماية دولية وعمل دولي لإنهاء الإفلات من العقاب بغية منع تكرار الجرائم التي ترتكب يوميا وفي وضح النهار. وما يعانيه شعبنا الآن هو نتيجة لفشل المجتمع الدولي في توفير هذه الحماية والمساءلة.

إن إسرائيل تقتل أطفالنا، جيلا تلو الآخر. واليوم في جنين، قتلت إسرائيل طفلين فلسطينيين، قتلهما قناصة إسرائيليون بالرصاص. آدم، البالغ من العمر ثماني سنوات، أصيب برصاصة في الرأس، وباسل

ذو الخمسة عشر ربيعا أصيب برصاصة في صدره. إن إسرائيل تشوه أطفالنا، جيلا تلو الآخر. إن إسرائيل تعتقل أطفالنا تعسفا، جيلا تلو الآخر. وأي من يشعر بالارتياح لرؤية لم شمل الأسرى في غزة مع أحبائهم، ينبغي ألا يخجل من الشعور نفسه عندما يرى لم شمل أم فلسطينية مع ابنها المفرج عنه. وينبغي أن يشعروا بالخجل إن لم يشعروا بذلك. إن إسرائيل تصف أطفالنا بالإرهابيين لتبرير قتلهم واعتقالهم وتعذيبهم. إنهم يعتقلونهم من منازلهم وأسرتهم، قبل الفجر، ويصيبونهم وعائلاتهم بالصدمة، كل يوم في كل عام. ويجب وقف ذلك.

لقد وصل تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم وشيطنتهم إلى درجة تجعل البعض لا يزال يتساءل عما إذا كان هناك تفسير ما لتسوية أحياء بأكملها بالأرض، تاركين الآلاف تحت الأنقاض – الأطفال والنساء والشيوخ والرجال يُقتلون بلا تمييز في تجاهل تام لكل قاعدة قانونية وكل قيمة إنسانية. ولهذا التجريد من الإنسانية عواقب تتجاوز حدودنا بكثير، بما في ذلك هنا. لقد أدى ذلك إلى طعن طفل يبلغ من العمر 6 سنوات وإطلاق النار على ثلاثة طلاب جامعيين في الولايات المتحدة.

إن إسرائيل تستهدف أطفالنا ثم تقول إننا نعلمهم الكراهية. المشكلة لا تكمن في أن أطفالنا يُلَقَّمون الأكاذيب، بل في أنهم يُلقَّمون بالقنابل والرصاص والاحتلال والقمع والحصار والجدران. وسنواجه أولئك الذين يحاولون تبرير قتل أطفالنا وكل الذين يروجون للمعايير المزدوجة في العالم المادي أو الافتراضي، محاولين إسكات من ينقل حقيقتهم من تحت القنابل وأولئك الذين يتضامنون مع فلسطين.

وتعتقد إسرائيل أن هناك قانونا دوليا خاصا بها، صُمم بحيث يتوافق مع جرائمها – قانون دولي يسمح بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة جماعية، قانون دولي لا ينطبق عليها بناء على أفعالها بل بحسب هوية الجاني وهوية الضحية.

إن موقفنا لم يتغير. فالانتقام ليس الحل على الإطلاق. إنما العدالة هي الحل. ولا ينبغي حرمان شعبنا من العدالة أكثر من ذلك. إن حياة الفلسطينيين لا تقل قداسة عن حياة أي شعب آخر على وجه الأرض. وستساعدنا العدالة على رسم مسار لا يُقتل فيه فلسطينيون ولا إسرائيليون.

تحاول إسرائيل ترهيب من ينتقدونها ويدافعون عن سيادة القانون الدولي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الحكومات التي تعتبر نفسها حليفة لإسرائيل، والأمين العام ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية. كما أنها لم تتوقف عن تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية على المستويات السياسية والمالية والأمنية، أو عن اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني ككل.

إن إسرائيل لا يُوَجَّه إليها اللوم أبدا. غير أن جميع الآخرين يُلَامُون، بدءا من الفلسطينيين، بالطبع. فنحن مسؤولون عن تجريدنا من ممتلكاتنا وعن تهجيرنا القسري وعن احتلال أرضنا وعن قتل شعبنا وتشويهه وعما نحن ضحايا له من قمع وقهر. ولا شيء من ذلك هو ذنب إسرائيل. وحتى عندما يعترف قادتها بجرائمهم وينكرون وجود شعبنا ذاته ويتعهدون بألا يدخروا جهدا في سبيل منع استقلال دولتنا، فإنهم يقولون للعالم إن العقبة أمام تحقيق السلام ليست هم. إنهم على استعداد تام لصنع السلام – بمجرد أن نموت أو نُهجرّ بالطبع.

نحن أمة، وقد اكتسبنا الاحترام كأمة – احترام الشعوب في جميع أنحاء العالم وتضامنها الذي يتجلى مرة أخرى هذه الأيام، بما في ذلك في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. نحن بشر ونستحق الاحترام لكرامتنا المتأصلة كبشر. وينبغي ألا يجرؤ أحد على تبرير قتل المدنيين الفلسطينيين. وليس لإسرائيل الحق في الدفاع عن النفس ضد الشعب الذي يرزح تحت احتلالها، بل هي ملزمة بحمايته بموجب القانون الدولي. وليس لإسرائيل الحق في الأمن الذي يعلو على حقنا في الحياة والحرية وتقرير المصير.

إن إسرائيل لا تسعى إلى تحقيق الأمن. ولو كان الأمر كذلك، فستختار السلام. وترى إسرائيل – وهذه الحكومة الإسرائيلية أكثر من أي حكومة أخرى – أن التهديد الاستراتيجي الذي تواجهه هو إقامة الدولة الفلسطينية. والمقولة التي يسوقها نتنياهو للاحتفاظ بمنصبه

هي أنه الأقدر على عرقلة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد كرر ذلك في اليومين الماضيين. إن الرجل المسؤول عن الاعتداء على شعبنا هو الرجل الذي يتوقف بقاؤه السياسي ذاته على إطالة أمد المذابح والاستمرار في إنكار الحقوق الفلسطينية. إن مصالحه لا تتعارض مع حقوقنا غير القابلة للتصرف فحسب، بل مع جميع الذين يسعون إلى السلام والأمن للجميع.

ولغزة مكانة كبيرة جدا في تاريخنا الوطني. واليوم، أصبح اسمها بالنسبة للعديد من الأشخاص في أنحاء العالم مرادفا لفلسطين. ولا يمكن محوها. ولا يمكن اقتلاع شعبنا منها. ولا يمكن تغيير طابعها الفلسطيني. فلا فلسطين من دون غزة. إن غزة تنزف، غزة تعاني، غزة تتألم، ولكن غزة تعيش، وفلسطين تعيش.

الحرية لفلسطين. وهذا هو الطريق الوحيد إلى السلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، صوتت الأمم المتحدة لاعتماد خطة التقسيم وإقامة الدولة اليهودية. غير أنه وبينما قبلت إسرائيل ذلك القرار بفرح، رفضته الدول العربية وحاولت بدلا من ذلك إبادة إسرائيل. واليوم، بعد 76 عاما بالضبط، يعيد التاريخ نفسه إلى حد ما. لقد وصل وزراء خارجية بعض الدول العربية إلى هنا اليوم لدعم منظمة إرهابية تسعى إلى إبادة إسرائيل. ولحسن الحظ، لم تنجح خطة القضاء على إسرائيل في ذلك الوقت، تماما كما لن تنجح اليوم.

فعلى الرغم من معارضة العرب، وُلدت إسرائيل ولم تنجُ إسرائيل من هجومهم فحسب، بل ازدهرت أحوالنا أيضا وأصبحنا قوة ذات تأثير أفادت البشرية جمعاء، بما في ذلك جيراننا الذين يعيشون معنا في سلام. وهذه الكراهية العميقة الجذور لإسرائيل واليهود – حتى من قبل قيام إسرائيل وإلى يومنا هذا – تنبع من نفس أيديولوجية الإبادة الجماعية التي تحرك حماس.

إن هذا ليس نزاعا سياسيا، ولا يتعلق بتقسيم الأرض – إنه يتعلق فحسب بتدمير إسرائيل وقتل اليهود. أرجو أن تنظروا إلى هذه الصورة. إن هذه الصورة تبين للمجلس كل ما يحتاج معرفته عن هذا النزاع. إنها صورة للحاج أمين الحسيني، مفتي عام القدس وأحد الآباء المؤسسين للقومية الفلسطينية. لقد كرس الحسيني حياته لضمان عدم قيام أي وجود يهودي في إسرائيل أو في أي أرض عربية. وانتشرت الكراهية التي أوجدها المفتي في جميع أنحاء بلاد الشام ونجح جزئيا، وبشكل مأساوي، في إيجاد منطقة مُطَّهرة من اليهود – شرق أوسط خال من اليهود. وقاد أتباعه مذابح عامي 1929 و 1936 في إسرائيل. وقادوا تنفيذ مذبحة الفرهود في بغداد عام 1941 ومذابح أخرى ضد اليهود في العالم العربي، وكانت أيديولوجية المفتي هي التي أدت إلى طرد اليهود من الدول العربية وإيران.

قبل قرن من الزمان، كان أكثر من مليون يهودي يعيشون في البلدان العربية، ولكن اليوم، لا يوجد سوى بضعة آلاف. إلى أين اختفى كل اليهود – يهود لبنان ويهود سورية واليمن والعراق وإيران؟ لقد طُردوا؛ لذا، كفى نفاقا. كلمة "إبادة جماعية"، أو كلمة "مذبحة"، غالباً ما تُلفظ هنا في سياق تشهيري، وكأنها شيء يحدث كل يوم، أو لا يحدث على الإطلاق. لكننا، نحن الشعب اليهودي، نعرف بالضبط كيف تبدو الإبادة الجماعية. لقد شهدنا محاولات إبادة جماعية وهجمات أكثر من مرة، من هتلر والمفتي إلى المنظمات الإرهابية التي تسير على خطاهما. ولم يتم حتى ذكر اسمهم هنا.

للأسف، لا تزال أيديولوجية الإبادة الجماعية للمفتي تسمم عقول الكثير من المسلمين العرب حتى يومنا هذا. إنها نفس الأيديولوجية التي تدافع إسرائيل عن نفسها ضدها حاليا – أيديولوجية لا تقبل بدولة يهودية داخل أي حدود أو بوجود اليهود في أي مكان. إن المفتي الفلسطيني لا يختلف عن يحيى السنوار أو إسماعيل هنية. وأسماؤهم لا تُذكر هنا؛ وهم غير مرتبطين بهذه المناقشات. وهو لا يختلف عن حسن نصر الله أو الحوثيين أو آيات الله في إيران. إنهم جميعا متشابهون، مدفوعون بنفس الهدف المتمثل في إبادة إسرائيل والقتل الجماعي لليهود. وقد حان الوقت لكي يتصدى مجلس الأمن لهذا الشر قبل ارتكاب فظائع أخرى.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ارتكبت حماس فعلا شريرا صرفا بلا مبرر ضد إسرائيل وذبحت أكبر عدد من اليهود في يوم واحد منذ محرقة اليهود. ولكن الأمر الصادم هو أننا هنا بعد شهرين تقريبا، وما زالت جرائم حماس الوحشية لم تُقابل بالإدانة من جانب هذه الهيئة أو أي هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة. كيف يتوقع المجلس أن يكون رد فعلي على هذا؟ كيف سيكون رد فعل أعضاء المجلس إذا ذبحت منظمة إرهابية الآلاف من مواطنيهم واختطفت المئات منهم ورفض مجلس الأمن إدانة الإرهابيين؟ لقد قالت حماس علانية - ورأى جميع أعضاء المجلس ذلك - إنها ستكرر ما فعلته يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر مرارا وتكرارا إلى أن تختفي إسرائيل. فكيف سيرد أعضاء المجلس ويدافعون عن مواطنيهم أمام هذا التهديد الواضح؟ هل سيردون بوقف إطلاق النار؟ كيف يمكن للمرء أن يدعو إلى وقف إطلاق النار وفي الوقت نفسه يدعي أنه يسعى إلى إيجاد حل للنزاع؟ وفي نهاية المطاف، فإن أيا من يدعم وقف إطلاق النار، فإنه يدعم بشكل أساسي استمرار حكم حماس الإرهابي في غزة. إن حماس منظمة إرهابية تمارس الإبادة الجماعية. وهم لا يخفون ذلك. وهي ليست شريك سلام يعول عليه. ألا يرى المجلس تناقضا هنا؟ من المفارقات الدعوة إلى وقف إطلاق النار وإلى السلام في آن معا.

إن المساعدات الإنسانية مهمة جدا. ولكن إرسال المزيد من الغذاء والماء والإمدادات الطبية لن يقربنا من الحل. فحماس لا تهتم بالناس في غزة. كل ما يهمها هو تنفيذ "الحل النهائي" لهتلر، ولا شيء يمكن أن يغير أيديولوجية الإبادة الجماعية؛ لا بد من اقتلاعها واستئصالها. وكل دعوة إلى وقف إطلاق النار تعني أن حماس ستعيش يوما آخر لتُرهب الإسرائيليين وتُفقر سكان غزة. وكل نقاش يركز فحسب على المساعدات الإنسانية، وهي أمر في غاية الأهمية، يتجاهل حماس، أصل كل المعاناة في غزة. إن إسرائيل، كما يعلم أعضاء المجلس، انسحبت بصورة كاملة من غزة قبل 18 عاما. ولم يبق هناك مجتمع إسرائيلي واحد أو جندي إسرائيلي واحد. فهل زرعت حماس غزة بعد فك الارتباط الإسرائيلي، أم أنها استثمرت كل الموارد الممكنة في الإرهاب أو الموت؟ انظروا إلى مدينتهم للإرهاب تحت الأرض وأنفاق الإرهاب التي حفروها والتي تمتد لمئات الكيلومترات. بلايين وبلايين الدولارات. كم عدد المدارس والمستشفيات ومحطات الطاقة التي كان يمكن بناؤها في غزة لو لم تُحول وجهة جميع الأموال - أموال الأمم المتحدة - إلى الإرهاب؟

ويجب على المجلس أيضا ألا يلتزم الصمت إزاء الخطر الشيعي الواضح للعيان ولا يريد أحد الحديث عنه. لقد سلحت إيران حماس ومولتها ودربتها، ولكن الدور المحوري لنظام آيات الله في خراب المنطقة لم يتم حتى تناوله هنا. ليس الأمر كما لو أن حماس تقاتل إسرائيل وحدها. فما فتئت صواريخ حزب الله تنهمر على البلدات الإسرائيلية الشمالية، ولا تخفي إيران هدفها المتمثل في تدمير إسرائيل. وتؤيد إيران علنا مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر، التي كانت السبب وراء كل شيء. ألا يستحق دور إيران المحوري في زعزعة أمن الشرق الأوسط أن يُثار حتى هنا؟ من الواضح أن أولئك الذين ليست لديهم مصلحة حقيقية في التوصل إلى حل يسيطرون على الأمم المتحدة. ويجري استخدام كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة كسلاح ضد إسرائيل.

واليوم، سنستمع إلى بعض وزراء خارجية البلدان التي لم تُدن حتى مذبحة حماس. فهل يمكننا بأمانة أن نتوقع منهم أن يقدموا خيارا مفيدا؟ إن المدخلات الوحيدة التي يمكن أن تكون ذات قيمة هنا تأتي من الأطراف التي أدانت مذبحة حماس. هذا هو الشيء الأساسي. وينبغي أن يكون ذلك الحد الأدنى. انظروا فحسب إلى ما كان يحدث في الأمم المتحدة خلال الأسبوع المنقضي. فلم يكلف مقدمو الإحاطات التابعون للأمم المتحدة من اليونيسف أنفسهم حتى عناء ذكر أن حماس تلقن أطفال غزة الإرهاب. ولم تطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس على أعمال الاغتصاب الوحشي والعنف الجنسي التي ارتكبتها حماس ضد النساء الإسرائيليات. وخُصص هذا الأسبوع بأكمله للتضامن الفلسطيني فحسب على الرغم من حقيقة أن السبب الوحيد لكل هذا هو أن حماس ارتكبت مذبحة متعمدة وغير مبررة ضد الإسرائيليين.

وعقد المجلس يوم الإثنين جلسة سرية ركزت على الحالة الإنسانية في غزة وحدها (انظر S/PV.9486). وناقشت الجمعية العامة أمس

القضية الفلسطينية (انظر A/78/PV.39 و A/78/PV.40). ولم تقم أي من هيئات الأمم المتحدة ولو مرة واحدة خلال الأسابيع الثمانية الماضية بمحاسبة حماس على جرائم الحرب التي ارتكبتها. وهذا يثبت، للأسف، أن البحث عن حل حقيقي ليس هو الهدف.

منذ يوم قيام إسرائيل، أظهرنا أننا شريك راغب في السلام. وقبل 76 عاما، قبلنا قرار الجمعية العامة 181 (د-2) في حين رفضه الفلسطينيون، تماما كما رفضوا كل خطة سلام أخرى طُرحت على الإطلاق، سواء كانت من قبل كلينتون أو أوباما أو أي رئيس آخر. لقد سعدت إسرائيل بتوقيع معاهدتي السلام مع مصر والأردن والاتفاقات الإبراهيمية، وذلك لأن إسرائيل تكافح من أجل السلام، في حين يكافح الفلسطينيون من أجل الحرب والإرهاب. وبالنسبة لهم، فإن الحل الوحيد المقبول هو الحل الذي يمنع وجود دولة يهودية.

ويمكن أيضا رؤية اهتمام إسرائيل بقيمة الحفاظ على الحياة على أرض الواقع الآن في غزة. فقد التزمت إسرائيل بحصص المساعدات الإنسانية التي تدخل غزة، بل وتجاوزتها. وأبدت إسرائيل استعدادا صادقا للعمل مع أي هيئة دولية لتحسين الحالة. ويسرت إسرائيل دخول المعدات اللازمة لإنشاء مستشفيات ميدانية. وفتحنا ممرات إنسانية آمنة ووافقنا على دخول الوقود.

وفصلت حماس الأمهات عن أطفالهن أثناء إطلاق سراح الرهائن في خرق واضح للمخطط المتفق عليه، كل ذلك في حين تهدد سكان غزة وتمنعهم من الجلاء عن منطقة حرب دائرة. إن حماس تريد المزيد من العنف. إنهم يريدون زيادة الخسائر البشرية في غزة. لماذا؟ إنهم يريدون استغلال وتزوير أعداد القتلى لمجرد أن يتجاهل المجلس جرائمهم ويركز على إدانة إسرائيل ويقيد أيدينا. هذا هو السيناريو الذي وضعوه. وتعلم حماس أن المجتمع الدولي هو أملها الوحيد في البقاء.

إن الطريقة الوحيدة لتحسين الحالة بشكل كبير هي دعم مهمة إسرائيل للقضاء على قدرات حماس الإرهابية. وأكرر مرة أخرى: إن هذه الحرب يمكن أن تنتهي غدا - بل اليوم - إذا أعادت حماس جميع الرهائن وسلمت جميع الإرهابيين الذين شاركوا في المذبحة. ويمكن التوصل إلى وقف حقيقي لإطلاق النار يدوم عقودا. فلتطالبوا حماس بذلك. هذا هو الحل. وقد حان الوقت لكي يركز المجلس تركيزا كاملا وحقيقيا على ولايته: الأمن.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والمنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطتيهما.

منذ اندلاع النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي الأخير، تعمل الصين بلا كلل لإحلال السلام وإنقاذ الأرواح. وفي عدد من المناسبات، أعلن الرئيس شي جين بينغ موقف الصين المبدئي بشأن الحالة الراهنة. ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء القتال ومنع توسع النزاع وضمان أمان الممرات الإنسانية وخلوها من العوائق. وشدد على أن السبيل الأساسي يكمن في حل الدولتين والعمل من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية في وقت مبكر. وقد أعطت الصين، بصفتها رئيسة مجلس الأمن هذا الشهر، الأولوية للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي باعتباره البند الأكثر إلحاحا على جدول الأعمال.

وفي هذا الشهر، اتخذ مجلس الأمن القرار 2712 (2023)، ليبدأ بذلك الخطوات الأولية نحو وقف إطلاق النار. وبعد فترة وجيزة من اتخاذ القرار، وبوساطة بلدان مثل قطر ومصر، وافقت الأطراف المعنية على إطلاق سراح عدد من الأسرى وأفرجت عنهم، مع الالتزام بهدنة لعدة أيام. وعلى الرغم من أننا كنا نود أن تُتّخذ هذه الخطوات في وقت أبكر، فإنها ذات أهمية كبيرة. كما إنها تبين أن الحوار والتفاوض هما أفضل طريقة لإنقاذ الأرواح والطريقة الأساسية لتسوية الخلافات. وقد أدى النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي المستمر إلى خسائر فادحة في أرواح الأبرياء وكارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل. ولا تزال آثاره غير المباشرة تتكشف. والحرب تختبر ضمير البشرية وعدالتها، بينما يخاطب السلام عقلانيتنا وحكمتنا. ويجب على المجتمع الدولي، الذي يقف على مفترق طرق الحرب والسلام، أن يتخذ خطوات أكثر فعالية لإنقاذ الأرواح واستعادة السلام.

أولا، ينبغي أن نعمل من أجل التوصل إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار بأقصى قدر من الاستعجال. فما من مناطق آمنة تحت نيران القصف ولن تسفر إطالة القتال إلا عن المزيد من الوفيات والأضرار. ولا جدار حماية في غزة أيضا، ومن المرجح أن يتحول استئناف القتال إلى كارثة تلتهم المنطقة بأسرها. ويُظهر ما حدث بين فلسطين وإسرائيل على مدى عقود، مرارا وتكرارا، أن اللجوء إلى الوسائل العسكرية ليس مخرجا على الإطلاق وأن الرد على العنف بالعنف لن يؤدي إلا إلى تفاقم الكراهية والمواجهة وإلى حلقة مفرغة بلا نهاية.

وتعلّق الصين آمالا كبيرة على ألا تكون أيام الهدنة هذه مجرد استراحة قبل جولة جديدة من الهجوم، بل بداية لمزيد من الجهود الدبلوماسية من أجل وقف شامل ودائم لإطلاق النار. وتناشد الصين المجتمع الدولي أن يجعل من وقف إطلاق النار الشامل والدائم أولويته القصوى، كما نناشد جميع الأطراف أن تحشد كل الجهود لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إنهاء القتال في غزة.

ثانيا، ينبغي أن نتخذ إجراءات أقوى وعملية بقدر أكبر لحماية المدنيين. ففي النزاعات المسلحة، تشكل حماية المدنيين خطا أحمر لا يمكن تجاوزه في القانون الدولي. وأي أعمال عنف أو هجمات ضد المدنيين أمر غير مقبول، ولا بد من إدانة أي عمل ينتهك القانون الدولي أو القانون الدولي الإنساني على وجه الخصوص. وتكرر الصين معارضتها للعقاب الجماعي الذي يستهدف سكان غزة ولنقل المدنيين الفلسطينيين قسرا. وفي السياق نفسه، ينبغي إطلاق سراح جميع الأسرى.

ثمة حاجة ملحة إلى تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في غزة. ويتحتم تنفيذ القرار 2712 (2023) بصورة كاملة وإزالة العقبات التي تحول دون وصول الإمدادات الإنسانية الكافية وتهيئة الظروف لتمكين الوكالات الإنسانية من القيام بعملها بأمان. والاعتماد على معبر رفح وحده لنقل الإمدادات الإنسانية إلى غزة ليس كافيا على الإطلاق، بل ينبغي فتح المزيد من ممرات المساعدة إلى غزة، كما يجدر بالأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في رصد الجهود الإنسانية وتنسيقها في غزة.

وقد قدمت الصين، منذ اندلاع النزاع، مساعدات نقدية للسلطة الوطنية الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كما قدمنا الغذاء والدواء وغيرها من الإمدادات الإنسانية الطارئة إلى غزة. وأود أن أعلن أن الحكومة الصينية ستزود غزة بدفعة أخرى من الإمدادات الإنسانية الطارئة.

ثالثا، ينبغي أن نعمل على إحياء الآفاق السياسية لحل الدولتين بقدر أكبر من العزم. لقد أقامت إسرائيل دولة مستقلة منذ فترة طويلة، ولم يعد اليهود بلا وطن. ولكن ثمة تجاهل طال أمده لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وحقه في الوجود وحقه في العودة. وهذا هو لب الاضطرابات المتكررة في الحالة الفلسطينية الإسرائيلية. ويكمن تحقيق الإنصاف والعدالة بشأن القضية الفلسطينية في حل الدولتين، وهو حل لا بديل له. فلا يمكن إعادة السلام إلى الشرق الأوسط وإقامة التعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل وتحقيق التنمية المشتركة للعرب واليهود إلا من خلال تنفيذ حل الدولتين تنفيذا حقيقيا وشاملا.

وتدعو الصين إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية وإعادة تشكيل عمليات متعددة الأطراف ذات مصداقية وإحياء الآفاق السياسية لحلّ الدولتين واستئناف المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل. ونؤيد عقد مؤتمر سلام دولي يكون أوسع قاعدة ونطاقا وأكثر فعالية، وندعم فلسطين في جهودها الرامية إلى أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وينبغي ألا يتعارض أي حل مقترح للأزمة الراهنة مع حل الدولتين أو أن ينتهك قواعد القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي أن يعبر أي ترتيب يتعلق بمستقبل فلسطين تماما عن إرادة الشعب الفلسطيني وأن يستوعب الشواغل المشروعة لبلدان المنطقة.

رابعا، ينبغي أن نعمل على اتخاذ إجراءات مسؤولة وهادفة في مجلس الأمن. ويعهد ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ويجب على المجلس

أن يتحمل مسؤوليته بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالحرب والسلام والحياة والموت. كما يجب أن يهتمّ بقضية البلدان العربية والإسلامية وأن يصغي إلى المجتمع الدولي ويتخذ المزيد من الإجراءات على وجه السرعة في ضوء التطورات في الميدان.

لقد قدمت الصين ورقة الموقف الخاصة بها بشأن حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، مستعرضة مبادئ المجتمع الدولي ومواقفه في خمسة مجالات – وهي تنفيذ وقف شامل لإطلاق النار وإنهاء القتال وحماية المدنيين بشكل فعال وكفالة إيصال المساعدات الإنسانية وتعزيز الوساطة الدبلوماسية والسعي إلى تسوية سياسية من خلال تنفيذ حل الدولتين. وستواصل الصين تعزيز التنسيق والعمل مع الأطراف المعنية لتحقيق توافق في الآراء للتأكد من أن مجلس الأمن يضطلع بمسؤولياته على النحو الواجب سعيا نحو السلام والدفاع عن العدالة.

ينضم إلينا اليوم العديد من الممثلين رفيعي المستوى من بلدان عربية وإسلامية والذين زاروا مؤخرا بلدانا عدة في إطار وفد من وزراء الخارجية. وقد اجتمعت معهم في بيجين لإجراء تبادل متعمق للآراء. وتدل جهود الوساطة التي يبذلونها على رغبة قوية في إنهاء القتال في غزة وتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وتعلّق البلدان العربية والإسلامية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها آمالا كبيرة في جلسة اليوم. وندعو الجميع إلى مشاركتنا أفكارهم وإجاباتهم بشأن هذه المسألة المشتركة والقيام بدورهم لتحقيق وقف إطلاق النار والتعجيل بإنهاء القتال وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية وكفالة التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل وتحقيق الاستقرار والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية البرازيل الاتحادية.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الصينية على رفع مستوى هذه الجلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط إلى حدث رفيع المستوى.

تتّسم هذه المسألة بأقصى قدر من الأهمية والإلحاح بالنسبة للبرازيل، كما يتضح من الزيارة الرسمية الحالية التي يقوم بها الرئيس لولا دا سيلفا إلى المملكة العربية السعودية وقطر، حيث يتبادل الآراء مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن الحالة في المنطقة.

وإذ نجتمع اليوم في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، فإننا مضطرون إلى الاعتراف بأن الوقت ليس وقت احتفال. فبعد الاستماع إلى الأمين العام غوتيريش والمنسق الخاص تور فينسلاند يتحدثان عن الرعب غير المسبوق الذي يحدث في غزة بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر وبعد 48 يوما متتاليا من القصف المتواصل الذي أعقب ذلك، من المؤكد أن التضامن ليس أول كلمة تتبادر إلى ذهن أي شخص. فالتضامن يعني الوحدة، وفي مجلس الأمن علينا أيضا أن نقف صفا واحدا مع جميع المحتاجين وأن نتضامن معهم.

بيد أن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، هي واحدة من أكثر المسائل التي استُخدم بشأنها حق النقض في مجلس الأمن. ويشكّل هذا السجل دليلا مؤسفا على أن الخلافات تتغلب في أغلب الأحيان على المصالح المشتركة في المجلس. ومع ذلك، فإن النزاع في الشرق الأوسط لم يختف لأننا ما فتئنا نعجز عن الاتفاق في مجلس الأمن. وعلى العكس من ذلك تماما، ما فتئنا نسمع تقارير عن أعمال تقوض قدرة الدولة الفلسطينية على البقاء وتنفيذ قرار الجمعية العامة 181 (د–2) لعام 1947 بشأن إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود مقبولة لدى الطرفين ومعترف بها دوليا. ولم تجبرنا الحالة المتدهورة في السنوات الماضية بين إسرائيل وفلسطين على الاتحاد واتخاذ إجراءات نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد السلام للفلسطينيين والإسرائيليين وشعوب الشرق الأوسط عموما. وبما أننا نشعر بالفزع الآن إزاء دوامة العنف والخسائر غير المحتملة في الأرواح البريئة، في إسرائيل وفلسطين على حد سواء، فضلا عن قلقنا إزاء الاحتمال الملموس جدا لامتداد الأزمة إلى المنطقة، يتعين علينا مساءلة المجلس فيما يتعلق بالتزامه الرئيسي بدعم السلام والأمن الدوليين.

والأسوأ من ذلك أننا لم نتحد في الماضي، ولا يبدو أننا مستعدون للتوحد الآن. إن قطاع غزة يواجه مستويات غير مقبولة من العنف.

ولقي أكثر من 000 5 طفل حتفهم. وسمعنا كاثرين راسل، المديرة التنفيذية لليونيسف، تقول بشكل لا لبس فيه إن قطاع غزة هو أخطر مكان يعيش فيه الأطفال في العالم. وتجاوز عدد القتلى المدنيين 000 14 شخص. وتبعث المحنة التي تعيشها النساء في غزة، لا سيما النساء الحوامل، على القلق الشديد. وأعداد النازحين مفزعة، حيث تصل إلى ما يقرب من 1,7 مليون شخص، أو 80 في المائة من سكان غزة. وتشير تقديرات إلى أن 000 41 منزل قد دُمرت أو لحقت بها أضرار بالغة. وأُغلق ما مجموعه 18 مستشفى. وعدد شاحنات المساعدات الإنسانية غير كاف بالمرة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، من قبيل الغذاء والماء والدواء والوقود. وتتواصل الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة أثناء تدمير الهياكل الأساسية المدنية. ويسجل عدد القتلى المفزع في صفوف موظفي الأمم المتحدة الذي بلغ أكثر من 100 قتيل رقما قياسيا تاريخيا مأساويا. وفي هذا السياق، يجب على المجلس والمجتمع الدولي توحيد جهودهما لكفالة إنهاء العنف وتقديم المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به بلا عوائق.

ونقف متضامنين أيضا مع الأسر الإسرائيلية التي أُخذ أفراد أبرياء منها رهائن. وفي هذا الصدد، ترحب البرازيل بإطلاق سراح 74 رهينة في الأيام الماضية؛ غير أنه لا يزال هناك 167 شخصا محتجزين. ونشاطر أسرهم ما يشعرون به من ألم ومعاناة لا تطاق. فلا يمكننا تحمل فكرة أخذ الأطفال من أسرهم تحت أي ظرف من الظروف ومن دون أي مبرر. ولذلك، نكرر دعوتنا إلى الإفراج الآمن وغير المشروط عن جميع الأبرياء.

وترحب البرازيل باتفاق الهدنة الأخير الذي توصل إليه الطرفان بوساطة قطر وبدعم من مصر والولايات المتحدة. ويشكّل الوقف المشروط والمؤقت للأعمال العدائية وتسهيل إطلاق سراح العديد من الأسرى علامة على أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق حتى عندما يبدو بعيد المنال وغير قابل للتحقيق. وبينما تقر البرازيل بالجهود التي بذلها الوسطاء وأسفرت عن هذا التطور الدبلوماسي المشجع، فإنها ترحب بنبأ تمديد الهدنة لمدة يومين آخرين. فأعمال العنف والإرهاب والتدابير القسرية لا تسفر إلا عن توليد الكراهية وإذكاء دوامة لا تنتهي من الأعمال العدائية. ولذلك، نحث جميع الأطراف على التشبث ببارقة الأمل هذه ونشجعها على التقيد بذلك الاتفاق الحيوي.

فالهدنة تشكّل خطوة أولى نحو وقف تصعيد العنف. وينبغي أن تشجعنا على التغلب على الخلافات والتعاون بشكل طموح. وبينما تسلم البرازيل بأهمية قرار مجلس الأمن 2712 (2023) ودعوته إلى هدنات وممرات إنسانية في غزة، فإنها ترى أنه يجب على المجلس أن يفعل المزيد. ويجب على المجلس أن يتحد من أجل اعتماد مسار عمل أكثر حسما وشمولا يمكن أن يوطد المكاسب ويعالج الحالة المتردية في الميدان على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به ويعزز إيجاد مستقبل يسوده المزيد من الأمن والأمل. وإذ نكرر التصريحات التي أدلى بها الرئيس لولا دا سيلفا مؤخرا بشأن هذه المسألة، يحدونا أمل كبير في أن يمهد هذا الاتفاق على هدنة إنسانية قصيرة، وهي بادرة أمل متواضعة في خضم مأساة إنسانية مروعة، الطريق إلى السلام ويرسي الأساس لاستئناف عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين. وفي إطار ذلك المسعى، يجب ألا تغيب عن بالنا ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لقضية فلسطين من خلال بدء حوار وإظهار الإرادة السياسية والعمل الدبلوماسي الجيد. ويلزم أن تكون تلك العملية شاملة للجميع، مع مراعاة وجهات نظر جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. ويجب دعوة جميع البلدان والشركاء ممن لهم تأثير على الطرفين إلى تحمل مسؤوليتهم من أجل التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة المحورية. وبطبيعة الحال، ينبغي للمجلس أيضا أن يفي بمسؤولياته.

إن دفن حل الدولتين يعني دفن أي احتمال لتحقيق السلام. فإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل داخل حدود مقبولة لدى الطرفين ومعترف بها دوليا، يشكل إعمالا لحق الفلسطينيين في تقرير المصير ويخدم أيضا مصلحة بالغة الأهمية لجميع البلدان المحبة للسلام التي تنتمي إلى الأمم المتحدة. وستحظى أي مبادرة تتخذ شكل عقد مؤتمر دولي،

كما اقترحت بعض الدول الأعضاء، بغية تنفيذ حل الدولتين، بتأييد البرازيل القاطع.

ولا يمكن أن نتغاضى بعد الآن عن التطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين إلى تحقيق السلام والأمن في بلديهما. وكما حاولت أن أوضح هنا اليوم، فإن التضامن ليس التزاما أخلاقيا فحسب؛ بل إنه واجب يقع على عاتق مجلس الأمن. ويجب على المجلس، لكي يضطلع بمسؤولياته في صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، أن يتحد حول الصالح العام ويسمو فوق أي مصالح فردية لأعضائه.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا والأمم المتحدة والكومنولث في وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر الأمين العام غوتيريش والمنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطتيهما المفصلتين.

إذ نتطلع إلى الشرق الأوسط، ثمة مأساة تتكشف أمام أعيننا. فقد واجهت إسرائيل أسوأ هجوم إرهابي في تاريخها ويعاني الفلسطينيون من أزمة إنسانية مدمرة ومتنامية جراء العملية العسكرية الإسرائيلية التي أعقبت ذلك.

إن حياة كل البشر مهمة - إسرائيليين كانوا أم فلسطينيين. وأي خسارة في أرواح المدنيين الأبرياء - فلسطينيين أو إسرائيليين - هي مأساة. والواقع أننا نشعر بحزن جماعي على فقدان جميع الأرواح البريئة التي أزهقت، بما في ذلك أرواح موظفي الأمم المتحدة الذين يقدمون المساعدات الحيوية المنقذة للحياة في غزة.

ومع ذلك، فقد أتاح لنا الأسبوع المنقضي فترة راحة اشتدت الحاجة إليها في خضم الأعمال العدائية. وأتاح الاتفاق فرصة هامة لبعث الأمل لدى أسر الرهائن والتخفيف من معاناتهم والسماح بدخول المساعدات الإنسانية الحيوية إلى غزة. وينبغي ألا يكون ذلك لمرة واحدة. ويجب أن نستند إليه بشكل جماعي وأن نغتنم الفرصة للمضي أبعد من ذلك، لا سيما من خلال المتابعة وتقديم المزيد من الأسباب الإنسانية لهذا الوقف للأعمال القتالية. ويجب إطلاق سراح الرهائن. ولا بد من السماح بدخول المساعدات، كما يجب حماية المدنيين.

وقد أتيحت لي الفرصة لزيارة قطر مؤخرا لمناقشة هذا النزاع تحديدا. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بدور قطر المحوري في التوصل لهذا الاتفاق، فضلا عن دور مصر والولايات المتحدة.

وفي الأسبوع الماضي تحديدا، زار وزير خارجية المملكة المتحدة اللورد كاميرون إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة حيث التقى بالقادة الإسرائيليين والفلسطينيين. وناقشوا خلال اجتماعاتهم أهمية ضمان إطلاق سراح الرهائن؛ ومعالجة الأزمة الإنسانية، التي شملت إعلان وزير الخارجية البريطاني عن 38 مليون دولار إضافية من مساعدات المملكة المتحدة الإنسانية؛ والتأكيد أيضا على ضرورة إيجاد حل سياسي طويل الأجل للنزاع على أساس حل الدولتين.

وفي إسرائيل، ناقش الحاجة إلى وقف التصعيد فورا في الضفة الغربية، حيث قتل بشكل مأساوي أكثر من 200 فلسطيني، ومنع المزيد من التصعيد الذي يزعزع السلام والأمن الإقليميين - وهي شواغل نتشاطرها جميعا. وإذ نرحب بالبيانات التي تدين عنف المستوطنين، فإن المملكة المتحدة واضحة: يجب أن تكون هناك عدالة، ويجب على إسرائيل محاسبة الجناة. وبالمثل، فإن موقف المملكة المتحدة من المستوطنات الإسرائيلية واضح وطويل الأمد. فهي غير قانونية بموجب القانون الدولي وتتعارض مع قضية السلام.

والمملكة المتحدة واضحة أيضا في أن إيران تشكل تهديدا غير مقبول للمنطقة من خلال نشاطها المزعزع للاستقرار ودعمها الطويل الأجل لوكلائها وشركائها في المنطقة، بما في ذلك حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي الفلسطيني. إننا ندين الاستيلاء غير القانوني على MV Galaxy Leader وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن السفينة وطاقمها.

ومن جانبنا، تعمل المملكة المتحدة في جميع أنحاء المنطقة بشكل مكثف مع جميع الشركاء بشأن هذه المسألة بالذات، وبشأن أهمية الإغاثة الإنسانية، وبشأن أهمية نجدة الرهائن، وبشأن أهمية منع المزيد من التصعيد. وتكرر المملكة المتحدة أيضا نداء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل وقف الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق وتجديد الالتزام بتنفيذ القرار 1701 (2006).

لقد كانت المملكة المتحدة، منذ بداية الأحداث وحتى هجوم حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، واضحة في أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، ولكن يجب على إسرائيل أن تتصرف وفقا للقانون الدولي الذي تعتبر فيه حماية حياة المدنيين أمرا أساسيا ومحوريا. وبصراحة، من المفجع أن عددا كبيرا جدا من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم العديد من الأطفال، فقدوا أرواحهم، ويجب أن نعمل بشكل جماعي لإيجاد حلول لهذا النزاع الذي طال أمده.

وفي نهاية المطاف، يجب علينا أن نجد ذلك الطريق إلى السلام وأن نكفل، نعم، ألا تتكرر أحداث مثل التي حدثت في 7 تشرين الأول/أكتوبر مرة أخرى على الإطلاق. وبالتالي، فلنلتزم بالمثل بضمان تحقيق السلام المستدام.

وتؤمن المملكة المتحدة بالتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن، تؤدي إلى أن تنعم إسرائيل بالسلامة والأمن وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة. ويجب علينا جميعا الآن أن نعمل معا لتحويل تلك الرؤية إلى واقع – واقع من كفالة الأمن، واقع من كفالة العدالة وواقع من كفالة السلام للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ويجب أن يكون ذلك هدفنا المشترك الطويل الأجل والقابل للتنفيذ.

قد يبدو السلام صعبا، غير أنه قابل للتحقيق. فيمكن التوصل إلى السلام. ويجب علينا أن نعمل معا لتحقيق ذلك الهدف النبيل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*)**:** أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة وعضو حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر الأمين العام غوتيريش والمنسق الخاص فينسلاند على إحاطتيهما. وأشارك أيضا في الترحيب بالعديد من الوزراء الموجودين معنا هنا اليوم.

إننا الآن في اليوم السادس من الهدنة الإنسانية في غزة – وهي هدنة كانت، في خضم ظلام النزاع الذي بدأته حماس، بصيصا من الأمل؛ هدنة، بكل صراحة، لم تكن ممكنة بدون قيادة قطر ومصر والولايات المتحدة.

لقد كان نهج الولايات المتحدة تجاه هذا النزاع، منذ اليوم الأول، مدفوعا بالدبلوماسية الرئاسية المباشرة والشخصية.

إن الدبلوماسية صعبة. والكثير منها يحدث وراء الكواليس. ولئن كان العمل الذي نقوم به في هذه القاعة بالغ الأهمية، فإن التقدم يحدث في كثير من الأحيان خارج هذه الجدران.

خذوا الهدنة الإنسانية التي ساعدنا في التوسط فيها. فالمياه والغذاء والوقود وغيرها من الضروريات تصل الآن إلى المدنيين الفلسطينيين في الجنوب، وعلى نحو أهم، في الشمال. وهذا الأسبوع، تنقل الولايات المتحدة جوا المواد الطبية والمساعدات الغذائية والضروريات الشتوية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى المنطقة. وبالأمس فقط، قدمنا أكثر من 000 54 رطل من المساعدات إلى المركز اللوجستي الإنساني. وخلال الأيام الخمسة الأولى من الهدنة الإنسانية، رأينا ما يقرب من 000 1 شاحنة تدخل غزة، وهناك شحنات وقود أكثر انتظاما تذهب إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

غير أن هناك حاجة إلى المزيد من المساعدات الإنسانية، إلى المزيد والمزيد. لذلك، يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لزيادة المساعدات، ويجب على كافة الأطراف أن تفعل كل ما هو ممكن لحماية المدنيين، بمن فيهم موظفو الأونروا والصحفيون.

وقد حثت الولايات المتحدة إسرائيل على اتخاذ كل التدابير الممكنة للحيلولة دون وقوع إصابات بين المدنيين وهي تمارس حقها

في حماية شعبها من أعمال الإرهاب. إننا نعلم أن حماس تواصل استخدام المدنيين دروعا بشرية، وتعرض المدنيين الفلسطينيين عمدا وبقسوة للأذى. غير أن هذا لا يقلل من مسؤولية إسرائيل عن حماية المدنيين بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني.

وخلال هذه الهدنة، رحبنا بإطلاق سراح الرهائن الذين اختطفتهم حماس من أسرهم. وشهدنا لم شمل عاطفي - أطفال يركضون لاحتضان والديهم وأسرهم وقد التأم شملهم، وتمكنوا أخيرا من تنفس الصعداء بعد أسابيع من العذاب. لا أستطيع ببساطة أن أتخيل ما مر به الرهائن والأسر. لا أحد منا يستطيع.

إنني أفكر في أبيغيل إيدان، وهي بنت تبلغ من العمر أربع سنوات تم إطلاق سراحها هذا الأسبوع غير أن والديها قتلا على يد حماس أمام عينيها، ويافا أدار، وهي امرأة مسنة تظهر وجهها بشجاعة فولاذية، والآن حرة وقادرة الآن على الابتسام مرة أخرى. تلك هي حماس. من الواضح أنه لا يوجد أحد أصغر أو أكبر حتى لا يتعرض لإرهابها. تلك هي الفظائع التي تحتفل بها، وتلك هي الفظائع التي ما زالت بعض الدول الأعضاء ترفض إدانتها. إنه أمر غير مقبول وشائن.

وحتى ونحن نرحب بإطلاق سراح هؤلاء الرهائن، فإن كثيرين آخرين لم يتحرروا بعد، ولا تزال أسرهم تعيش في جحيم، غير متأكدة متى أو ما إذا كانت سترى أحباءها مرة أخرى. وأفكر في هيرش غولدبرغ بولين ووالديه اللذين التقيت بهما. وأود أن أقول لتلك الأسر ما يلي: لن يهدأ لنا بال حتى يطلق سراح جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس والجماعات الأخرى - كل فرد منهم.

وتحقيقا لتلك الغاية، نريد أن نرى تمديد هذه الهدنة الإنسانية. لقد كانت إسرائيل واضحة جدا في أنها مستعدة لمواصلة وقف القتال عن كل يوم تطلق فيه حماس سراح 10 رهائن إضافيين. فالكرة الآن في ملعب حماس. إذا قررت "حماس" عدم تمديد الصفقة، فإن المسؤولية ستقع بالكامل على عاتقها.

ولئن كان الأسبوع الماضي مصدرا للأمل، أود أن أثير ثلاثة تطورات مقلقة للغاية.

أولا، ما زال يساورنا القلق إزاء احتمال انتشار النزاع بشكل أكبر. وعلى وجه الخصوص، لا تريد الولايات المتحدة أن ترى نشوب نزاع في لبنان، حيث سيكون للتصعيد آثار خطيرة على السلام والأمن الإقليميين وعلى رفاه الشعب اللبناني. وتكتسي استعادة الهدوء على طول الحدود الإسرائيلية - اللبنانية أهمية قصوى، والتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) عنصر أساسي في ذلك الجهد. وتضطلع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بدور حيوي على طول الخط الأزرق ونتوقع أن تكفل جميع الأطراف سلامة حفظة السلام. كما ندعو المجلس إلى إدانة هجمات الحوثيين الأخيرة في البحر الأحمر وخليج عدن بأشد العبارات، والتي تشكل خطرا كبيرا على الأمن البحري للسفن. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات ويجب الإفراج عن السفينة "غالاكسي ليدر Galaxy Leader" وطاقمها على الفور.

ثانيا، نشعر بقلق بالغ إزاء الارتفاع الحاد في العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. ويجب محاسبة المتطرفين الذين يهاجمون المدنيين في الضفة الغربية ويجب أن يتوقف هذا العنف. وقد أوضح الرئيس بايدن أن الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ إجراءات، بما في ذلك إصدار حظر على منح تأشيرات دخول لهؤلاء المتطرفين. ونعارض بشدة المضي قدما في بناء المستوطنات في الضفة الغربية، الأمر الذي يقوض إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيا.

ثالثا، ندعو جميع الأطراف في المنطقة والشعوب في جميع أنحاء العالم إلى الامتناع عن الخطاب التحريضي الذي يزيد من حدة التوتر والكراهية. ويشمل ذلك الخطاب الذي ينزع عن الناس إنسانيتهم. وخلال الشهرين الماضيين، شهدنا ارتفاعا حادا في معاداة السامية وكراهية الإسلام. ونرى أن ذلك يظهر على شبكة الإنترنت عبر وسائل التواصل الاجتماعي ونراه أيضا في مجتمعاتنا، حيث تولد الكراهية العنف. وكان الهجوم العنيف على ثلاثة طلاب من أصل فلسطيني في فيرمونت مروعا. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية إدانة كل تلك الهجمات.

وحتى ونحن نركز على المهام العاجلة الماثلة أمامنا، يجب أن نتطلع إلى مستقبل أفضل حتى لا يعرف الجيل القادم من الأطفال أبدا أهوال الإرهاب والنزاع وحتى نتمكن من القضاء على انعدام الثقة والصدمات التي لا تزال تعصف بالمنطقة وحتى يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من تأمين مستقبل خال من حماس ومن الإرهاب. ولنكن واضحين: إن أي نتيجة تسمح لحماس بمواصلة سيطرتها على غزة ستحرم المدنيين الفلسطينيين من فرصة بناء شيء أفضل لأنفسهم. كما أنها ستعرض إسرائيل لاحتمال وقوع هجمات في المستقبل.

إننا بحاجة إلى حل الدولتين، الذي تتحد غزة والضفة الغربية بموجبه في إطار هيكل حوكمة واحد – وتخضعان في نهاية المطاف للسلطة الفلسطينية بعد تنشيطها. وهذا هو الضامن الوحيد لأمن إسرائيل وديمقراطيتها. وهذا هو الضامن الوحيد للفلسطينيين لتحقيق تطلعاتهم المشروعة في إقامة دولة خاصة بهم. وهذه هي الطريقة الوحيدة لإنهاء دورة العنف بشكل نهائي.

ولن يتحقق التقدم بين عشية وضحاها. فالسلام لا يمكن تحقيقه بسهولة، والدبلوماسية تتطلب عملا شاقا. ولكن هذا يجب ألا يثبط همتنا. فلنعمل معا. ويجب أن نلتزم بالدبلوماسية. فلنفعل كل ما في وسعنا، ولنفِ بعد طول انتظار بوعد السلام والأمل في مستقبل أكثر إشراقا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة في الإمارات العربية المتحدة.

السيد المرر (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والمبعوث الخاص تور فينسلاند على بيانيهما الهامين. ونقدر عاليا جهود الأمم المتحدة وتضحيات موظفيها في سبيل تقديم العون لقطاع غزة خلال هذه الظروف الصعبة.

في مساحة لا تتجاوز 365 كيلومترا مربعا، يتعرض أكثر من مليوني فلسطيني في قطاع غزة لهجوم إسرائيلي لا يراعي القيم الإنسانية ولا يلتزم بالقوانين والأعراف الدولية، حيث قُصف أكثر من 15 000 هدف في هذه المساحة الصغيرة، وراح ضحيته، وفقا للأمم المتحدة، أكثر من 14 000 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال. ولم يسلم منه لا الطواقم الطبية ولا الصحفيين ولا العاملين في الجهات الإنسانية، مما حرك ضمائر العالم بشكل منقطع النظير.

إن مشاهد الدمار الكامل في غزة مفزعة وتكشف عن كارثة إنسانية غير مسبوقة، حيث سويت أحياء سكنية كاملة بما فيها من الأرواح بالأرض ودمر 60 في المائة من الوحدات السكنية وأكثر من 300 مرفق تعليمي. فيما يقف الناس في طوابير طويلة أملا بالحصول على رغيف خبز أو قطرات من المياه في ظل منع المساعدات الإنسانية من الوصول إلى غزة، باستثناء ما يُعتبر قطرة في بحر الاحتياجات.

وحتى الجرحى والمرضى، فقد سُلبوا حقهم في الحصول على الرعاية الصحية بسبب استهداف إسرائيل المتعمد وغير المقبول للمستشفيات والمنشآت الصحية وإخلائها قسرا وقطع الوقود والمستلزمات الطبية عنها. فانهار القطاع الصحي وبُترت أطراف الأطفال دون تخدير وأُخرج الخدج من الحاضنات، ومات المرضى في وحدات العناية المشددة، لتتحول هذه المرافق إلى مقابر لمن فيها.

كما اضطر مئات الآلاف إلى النزوح قسرا من شمال غزة إلى جنوبها وسط ظروف بالغة الصعوبة والخطورة ودون أي مكان أمن يلجؤون إليه في مشهد مؤلم يذكرنا بنكبة عام 1948. إن بلوغ نسبة النازحين في غزة حوالي 80 في المائة منذ بدء العدوان، يتواجد منهم أكثر من مليون في مرافق الأونروا، يجسد مدى كارثية الوضع، خاصة مع الشح الكبير في الإمدادات الإغاثية.

ونكرر هنا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين وبأشد العبارات سياسة العقاب الجماعي الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، ومحاولات تهجير الفلسطينيين التي نرفضها جملة وتفصيلا. فمستقبل غزة وإدارتها يجب أن يظلا بيد الشعب الفلسطيني ولا يمكن القبول بأية فرضيات أو مخططات تسعى لفصل القطاع عن دولة فلسطين.

كما نشدد على ضرورة اعتماد المجتمع الدولي معايير واحدة من حيث إدانة انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ومنها القصف العشوائي للمدنيين والأعيان المدنية ومرافق الأمم المتحدة. فالكيل بمكيالين حيال

هذه المسائل يخلق الفوضى في نظامنا الدولي الذي يجب أن يظل قائما على احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين.

ترى دولة الإمارات العربية المتحدة بعد أسابيع من التصعيد الخطير أن الهدنة التي توصل إليها الطرفان الأسبوع الماضي لوقف إطلاق النار لمدة أربعة أيام وإدخال مساعدات محدودة، مع تبادل الأسرى الفلسطينيين والمحتجزين الإسرائيليين، ومن ثم تمديدها ليومين آخرين، يمثل بادرة أمل يجب البناء عليها. ويشمل ذلك السماح بتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية ومواصلة تمديد الهدنة لإتاحة الوقت والمجال الكافيين للأنشطة الإغاثية الهامة كإخراج آلاف العالقين تحت الركام، مع العمل في الوقت ذاته للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار.

ونعرب هنا عن تقديرنا للجهود والمساعي الدبلوماسية القطرية والمصرية والأمريكية الحثيثة في التوصل إلى هذا الاتفاق ودعم تنفيذه، وكذلك في التعامل مع إحدى أصعب الأزمات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط اليوم.

كما نؤكد على أهمية ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2712 (2023)، والذي يطالب جميع الأطراف باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي ويدعو إلى هدن إنسانية عاجلة وممتدة وإلى إطلاق سراح المحتجزين دون شروط. وبالإشارة إلى المسائل التي ذكرها الأمين العام بهذا الشأن في بيانه اليوم، نشدد على أهمية وضع آليات لمراقبة تنفيذ هذا القرار على نحو فعال.

ومن الضروري أيضا العمل على تحسين آليات إدخال المساعدات إلى غزة عبر كافة الطرق والمعابر وعلى نحو آمن ودائم ودون عوائق وبالكميات التي تناسب حجم الاحتياجات على الأرض وضمان توزيعها على جميع المحتاجين دون أي قيود أو تأخير. ونشيد هنا بجمهورية مصر العربية في تيسير معبر رفح من جانبها لإدخال المساعدات وإتاحة خروج المرضى والمصابين والرهائن وغيرهم من المدنيين.

وبدورنا، فلم تألُ دولة الإمارات العربية المتحدة جهدا للوقوف بجانب الشعب الفلسطيني الشقيق في أصعب المحن، حيث بدأنا قبل عدة أيام بإدخال المواد اللازمة لإنشاء مستشفى ميداني في قطاع غزة بإشراف فريق طبي إماراتي. كما استقبلنا دفعات من الأطفال في مستشفيات الدولة، كجزء من مبادرتنا لاستضافة ألف طفل مع عائلاتهم لتلقي الرعاية الصحية اللازمة، إلى جانب استضافة ألف فلسطيني من مرضى السرطان. وهذا بالإضافة إلى المساهمات التي قدمناها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ”الأونروا“ والحملة الشعبية التي أطلقناها من أجل دعم المتضررين في غزة، والتي جمعت أكثر من 600 1 طن من المواد الإغاثية التي تم إيصالها للعبور إلى قطاع غزة.

وبينما تتجه أنظار العالم إلى الوضع الكارثي في قطاع غزة، علينا ألا نغفل عن الأوضاع المقلقة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، حيث تشهد هذه المناطق عدوانا إسرائيليا متصاعدا منذ مطلع هذا العام، راح ضحيته أربعمائة فلسطيني، فالاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى أصبحت بمثابة أمر معتاد للجماعات المتطرفة تحت حماية السلطات الإسرائيلية، ووصل عنف المستوطنين ذروته وبات يتخذ أشكالا أكثر خطورة وحدة، فيما طال القصف الإسرائيلي مخيمات اللاجئين في جنين ونابلس وغيرها، وذلك في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل بناء وتوسيع المستوطنات التي تقطع أواصر المجتمعات الفلسطينية وتنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. إن جميع تلك الممارسات غير الشرعية يجب أن تتوقف الآن، ونؤكد أيضا أن حالة الغليان الراهنة لا تحتمل مزيدا من الخطوات الاستفزازية والخطابات المحرضة على العنف والكراهية، فأمن كلا الشعبين والمنطقة في المحك.

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة ضرورة توقف المجتمع الدولي عن إدارة هذا النزاع، وأن نعمل بدلا من ذلك على التسريع في إعادة إحياء الأمل بإمكانية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، عبر العمل منذ الآن على تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف مفاوضات جادة، تستند إلى المرجعيات المتفق عليها لتحقيق حل الدولتين، بحيث يتم البدء في تنفيذ هذه الخطوات فور التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

ونؤكد أن تحقيق سلام دائم لن يكون ممكنا بدون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام واعتراف متبادل. ويجب في الوقت ذاته الحيلولة دون انزلاق المنطقة في حرب إقليمية ستطال تداعياتها العالم أجمع، إذ يجب وقف المناوشات الجارية في جنوب لبنان والجولان السوري والبحر الأحمر. كما لا يمكن أن نترك منطقتنا رهينة الأزمات والنزاعات، فشعوبنا تستحق العيش بأمن واستقرار، وشبابنا يتطلعون لمستقبل أفضل، ونحن في دولة الإمارات عازمون على الدفع نحو ذلك.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة في سويسرا.

السيد غوربر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تيسير هذه الجلسة، التي حضرها العديد من الوزراء وممثلو البلدان المتضررة من الأعمال القتالية في الشرق الأوسط. تشهد مشاركتهم على عزم المجتمع الدولي على إيجاد حل لهذه الأزمة. فالوقت ينفد. وكما قال للتو الأمين العام والمنسق الخاص فينسلاند، اللذين أشكرهما بحرارة على عرضيهما، فإن الحالة على أرض الواقع خطيرة.

ومن خلال اعتماد القرار 2712 (2023)، فتح مجلس الأمن ثغرة في الدينامية الدموية لهذا النزاع. والقرار يطالب

”بأن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين“ (القرار 2712 (2023)، الفقرة 1).

وفي الوقت الذي تعترف فيه سويسرا بحق إسرائيل في كفالة دفاعها وأمنها، فإنها تذكر بأن احترام القانون الدولي الإنساني أمر حتمي. ومن واجب المجلس أن يكفل احترام جميع أطراف النزاع لهذا القانون وحقوق الإنسان. يحمي القانون الدولي الإنساني جميع المدنيين، بمن فيهم الجرحى والمرضى، والعاملين في المجالين الإنساني والطبي والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. لقد دفع المدنيون أفدح ثمن منذ اندلاع الأعمال العدائية. وقد قضت حماس على أرواح أكثر من 000 1 منهم خلال الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها في 7 تشرين الأول/أكتوبر في إسرائيل، والتي أدانتها سويسرا بشدة. ولا يزال عدد كبير من الرهائن أسرى في غزة. ونحن نرحب بعمليات الإفراج التي تمت بوساطة قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، وبفضل الدور الهام للوسيط المحايد الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين في غزة.

ومن بين آلاف المدنيين الذين قتلوا في غزة، هناك أكثر من ثلثهم من الأطفال. وتدعو سويسرا إلى تمديد فترة الهدنة الإنسانية المقرر أن تنتهي صباح الغد. إن الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة تتطلب ذلك. ونرحب بالمساعدات الإضافية التي قدمت خلال الأسبوع الماضي، بما في ذلك الوقود. ومع ذلك، فإنها لا تزال غير كافية إلى حد بعيد. ويجب أن نصر على إيصال المعونة الإنسانية بدون عوائق وبدون شروط مسبقة إلى السكان المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء قطاع غزة. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو إلى بذل كل جهد ممكن للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية عبر جميع نقاط العبور، بما في ذلك السلع التجارية. وفي ذلك الصدد، تود سويسرا أن تشكر الأمين العام مقدما على المقترحات التي يعتزم تقديمها من أجل التنفيذ العملي للقرار 2712 (2023). ونحن على استعداد للمشاركة بشكل بناء في إيجاد توافق جديد في الآراء داخل المجلس، مع الأخذ في الاعتبار بضرورة السعي إلى إيجاد حل سياسي للنزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ولا تزال الحالة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تتدهور. وفي الضفة الغربية، أدى تزايد عنف المستوطنين إلى النزوح القسري لمجتمعات بأكملها. وتذكر سويسرا بالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي، بما

في ذلك الالتزام بحماية السكان المدنيين. وفي سياق العمليات التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية، يجب أن يفي استخدام القوة بشكل خاص بمعيار التناسب وأن يحترم حقوق كل فرد في الحياة وفي الأمن الشخصي. ويجب التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في إسرائيل وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وتقديم الجناة إلى العدالة.

وأخيرا، من الضروري إيجاد حل سياسي شامل للنزاع. وفي تلك العملية، من المهم إيلاء الاهتمام لأصوات وإسهامات النساء الفلسطينيات والإسرائيليات اللواتي يرغبن في بناء السلام. ويجب على المجلس أن يتخذ خطوات ملموسة نحو حل الدولتين، وهو الأساس الوحيد الممكن لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ويجب أن نسهم في إعادة بناء الأساس لدولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لنائبة وزيرة الخارجية والتكامل الإقليمي في غانا.

السيدة نكانساه – بوادو (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الصين على قيادتها لمجلس الأمن هذا الشهر وعلى عقد هذه الجلسة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط على مستوى رفيع، بما يعكس مقتضيات اللحظة.

وتشكر غانا الأمين العام على بيانه، ولا سيما المعلومات المستكملة عن تنفيذ القرار 2712 (2023) وخيارات الرصد الفعال لتنفيذ مطالب المجلس الواردة في القرار. ونشكر أيضا المنسق الخاص تور وينسلاند على إحاطته بشأن الحالة على أرض الواقع.

كما أحطنا علما بالبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إسرائيل وفلسطين. تقدر غانا تعقيد وأهوال المأساة التي تتكشف في المنطقة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن الإحباط الذي يشعر به الجانبان. بيد أن الوقت قد حان الآن لقبول دعوة الأغلبية الساحقة التي وجهها المجتمع الدولي من أجل المصالحة ومن أجل السلام والأمن لشعوب المنطقة. يجب أن يتوقف ذرف الدموع وتنتهي المعاناة والموت على كلا الجانبين.

على مدى الأيام الـ 54 الماضية، انصب تركيز العالم واهتمامه على الشرق الأوسط، ولا سيما جنوب إسرائيل وقطاع غزة. إن الهجمات الوحشية والمروعة التي شنتها حماس وغيرها من الجهات المسلحة على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وفقدان أرواح 200 1 إسرائيلي، واختطاف أكثر من 200 مواطن إسرائيلي وأجنبي كرهائن، شكلت تصعيدا في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لم نشهده في السنوات الأخيرة. وأدى الرد العسكري الإسرائيلي، الذي أسفر عن مقتل أكثر من 000 14 فلسطيني، إلى تفاقم الحالة الإنسانية في قطاع غزة مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

نشعر بالحزن إزاء تطور الأحداث والأثر الذي أحدثته الأعمال القتالية التي تلت ذلك على كلا الجانبين، وخاصة على النساء والأطفال، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. ونكرر تعازينا القلبية للأسر المتضررة وأصدقاء جميع الذين دمرت وحشية الحرب وعدهم بالأمل في الغد والمستقبل.

ومما يثلج صدورنا الهدنة الإنسانية بوساطة قطر ومصر والولايات المتحدة بين الطرفين في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، والتي أدت حتى الآن إلى إطلاق سراح العديد من السجناء الفلسطينيين والرهائن الإسرائيليين والأجانب. ونرحب بتمديد الاتفاق لمدة يومين إضافيين تنتهي اليوم. ونناشد إسرائيل وحماس تمديد الهدنة الإنسانية لفترات متكررة مدة كل منها يومان على أساس الترتيب الأصلي، الذي يتطلب أن تطلق حماس أيضا سراح عدد من الرهائن. ذلك ضروري لمواصلة إنقاذ الأرواح وتمكين الذين يتوسطون في الصراع من بناء الثقة بمزيد من التدابير المتبادلة.

ونلاحظ الحاجة إلى معونة إنسانية إضافية، على الرغم من أن الاتفاق قد زاد بشكل كبير من عدد الشاحنات التي تدخل غزة عبر معبر رفح الحدودي. ويشكل الإمداد بالأغذية والأدوية والوقود عاملا هاما للحيلولة دون دفع سكان غزة إلى كارثة في مجال الصحة العامة

لا يمكن تصورها. ولذلك، نؤيد الترتيبات العملية التي يمكن أن تزيد الإمدادات عبر مختلف المعابر الحدودية واستعادة الحد الأدنى من القدرات في مجال الصحة العامة.

ونكرر مطالبتنا بفصل مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بما في ذلك مرافق التخزين، عن الصراع، ونناشد بقوة أن يستجيب المانحون للنداءات العاجلة التي وجهتها الأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونعتقد أن الجهود المتواصلة التي يبذلها المجلس للحفاظ على الأرواح ينبغي أن تتوقف أولا على كيفية ضمان توفير الدعم للذين لم يفنوا في الصراع لكي يعيشوا.

ونشدد على أن حماية المدنيين مسؤولية أساسية تقع على عاتق المجلس وتتطلب تذكيرا قويا للطرفين بالتزاماتهما باحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، وهي مبادئ غير قابلة للتفاوض تصون إنسانيتنا المشتركة.

تذكرنا الأحداث التي وقعت خلال الأيام القليلة الماضية بعواقب السلام بعيد المنال في الشرق الأوسط خلال السنوات ال 75 الماضية. ونفكر أيضا في غزة ما بعد الغد. ولا يمكننا أن نتغاضى عن مجمل السلام المطلوب في فلسطين، الذي يتطلب من الطرفين التزامهما الكامل بالسعي إلى إيجاد الطريق الضيق والصعب لإجراء حوار متجدد وبناء بشأن أفق سياسي.

وغانا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، لا ترى بديلا للحل القائم على وجود دولتين. وفي حين أن الأنشطة غير المقبولة المتصلة بالاستيطان، ودوامة الاشتباكات العنيفة التي لا تنتهي، ولا سيما في الضفة الغربية، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين للفلسطينيين تشكل عقبات في طريق المضي قدما، ينبغي ألا تكون عوائق يصعب التغلب عليها من أجل قضية السلام.

إن تكلفة الحرب وتدهور الحالة الأمنية في فلسطين ينذران بخطر أكبر على منطقة الشرق الأوسط وخارجها. تلك تكلفة لا ينبغي لأي منا أن يكون على استعداد لتحملها. ولذلك، يجب ألا ندخر جهدا لتهدئة الصراع ومنع انتشاره خارج حدوده. وفي ذلك الصدد، نحث جميع البلدان التي لها تأثير في مجال الوساطة على أن تتكاتف لتخفيف حدة التوترات في المنطقة. وهذا يتطلب منا أيضا أن نعمل على وقف تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق، بما في ذلك حول منطقة مزارع شبعا المتنازع عليها، فضلا عن المساعدة في وقف الاستيلاء في عرض البحر على سفن الشحن التي تملكها أو تديرها إسرائيل في البحر الأحمر وقبالة ساحل خليج عدن. كما أن استمرار إطلاق الطائرات بدون طيار والصواريخ من البلدان المجاورة نحو إسرائيل وسط الحرب بين إسرائيل وحماس هو أيضا استفزازي ويجب أن يتوقف.

إن تلك الحوادث، ضمن أخرى، عرضت للخطر أرواح أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتشكل تهديدا مباشرا للسلام والاستقرار في جميع بلدان المنطقة. ونؤكد من جديد الدور الهام الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في تحقيق الاستقرار، ونناشد جميع الأطراف والبلدان في المنطقة ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وكبح جماح أنشطة جميع الجماعات المسلحة التي تعمل من داخل أراضيها.

إن المجلس، الذي يشعر بالأسى إزاء الحالة الإنسانية والأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، حيث شرد ما يقرب من 1,8 مليون شخص – أكثر من 80 في المائة من السكان – معظمهم من النساء والأطفال، لا تعوزه المبادرات الرامية إلى إيجاد توافق في الآراء يتجاوز اتخاذ القرار 2712 (2023). إن غانا، شأنها شأن العديد من أعضاء المجلس، تعتقد أن انعدام الثقة المتزايد بين إسرائيل وفلسطين يحتم على المجلس تعزيز إجراءاته لدعم انخراط الطرفين بشكل مباشر بطريقة تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه في وطن، وتضمن لدولة إسرائيل أمنها.

ومما يؤسف له أن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي كانت بمثابة الراعي الموحد لعملية السلام، لم تكن قادرة على العمل في الآونة الأخيرة. وإدراكا منا للحاجة إلى أفق ما، نشجع المجلس بقوة على النظر في تعيين مقرر من بين أعضائه، وفقا لنظامه

الداخلي المؤقت، لتوحيد موقف المجلس بشأن كيفية المضي قدما في الحل القائم على وجود دولتين. يجب أن نفعل ذلك مع مراعاة ضرورة بذل جهد شامل ومستدام لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

وفي الوقت الذي نأسف فيه لأن منطقة الشرق الأوسط شهدت بعضا من أسوأ أشكال الصدامات العنيفة في الآونة الأخيرة، فإن الرغبة العارمة في جميع أنحاء العالم في إحلال السلام في المنطقة، وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ينبغي أن تحفزنا على السعي إلى اتخاذ بعض الخطوات العملية الآن. في الغد ربما يكون الأوان قد فات لعكس اتجاهات عدم الاستقرار التي تترسخ جذورها في المنطقة. لذلك نحثّ المجتمع الدولي على تجديد دعمه لحل الدولتين للتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس حدود عام 1967، مع كون القدس عاصمة مشتركة.

وفي الختام، أجدد التزام غانا بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط، وأشدد على الحاجة إلى التعاون والعمل الموحد من جانبنا جميعاً.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للمبعوث الخاص لليابان المعني بالسلام في الشرق الأوسط.

السيد أويمورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأعرب عن تقديري أيضاً للأمين العام والمنسق الخاص.

يصادف اليوم الذكرى السنوية السادسة والأربعين لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد انخرطتُ في العمل في الشرق الأوسط لمدة أربعة عقود. والكثير من أصدقائي موجودون في فلسطين، بما في ذلك في قطاع غزة والدول العربية، وكذلك في إسرائيل. وأشعر بحزن لا يوصف، لكن لا شيء يحرمني من الأمل في المستقبل. وأنا على اقتناع بأن الحزن والأمل مشتركان. وينبغي بناء السلام في الشرق الأوسط على تلك الأرضية المشتركة. لقد تم شرح موقف اليابان من الحالة الراهنة مراراً وتكراراً في هذه القاعة. لذلك أود أن أركّز على ما ينبغي أن نتشاطره، بصفتنا صديقاً قديماً للمنطقة، وليس على ما نختلف فيه. أنا شخص كرس حياته المهنية كلها لهذه المنطقة المعقدة ولكن الرائعة. وعلى الرغم من العديد من التحديات والصعوبات، فإن المنطقة تنطوي على إمكانات كبيرة لتحقيق التعايش والرخاء المشترك.

ولا يمكن تحقيق سلام حقيقي إلا من خلال الحوار القائم على الثقة المتبادلة، وليس العنف. وما فتئت اليابان تؤيد حل الدولتين الذي يتعين تحقيقه من خلال المفاوضات. وقد استند نهجنا إزاء حل الدولتين إلى ثلاث ركائز، هي الحوار السياسي، وبناء الثقة، وتقديم المساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني. لقد عملتُ أنا وزملائي بجد وعززنا بقوة سياسات هامة، مثل منطقة أريحا الزراعية – الصناعية، تحت رعاية الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين. وتواصل اليابان العمل مع جميع الأطراف من أجل السلام والرخاء في المنطقة.

إن المعاناة الحالية للأطفال والنساء والمسنين تكسر قلوبنا. وتعطينا أنباء إطلاق سراح الرهائن شعوراً بالارتياح، ولكن يجب إطلاق سراح الرهائن المتبقين فوراً ودون شروط. وأشدد أيضاً على أن الحالة الإنسانية في فلسطين ما زالت تتدهور. ونحن بحاجة إلى وقف المزيد من التدهور. ويجب على جميع الأطراف أن تتصرف بحسن نية استناداً إلى قرار مجلس الأمن الذي اتخذ مؤخراً (القرار 2712 (2023)). ويجب على جميع الأطراف الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تؤدي الهدنة المستمرة وزخمها إلى الأمل في المستقبل. ويجب ألا يُسمح للنزاع الحالي، الذي بدأ في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بأن يسدّ الطريق المؤدي إلى السلام في الشرق الأوسط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بذل قصارى جهده لتحقيق التعايش السلمي بين الجانبين.

وقد أصدرت وزيرة خارجية اليابان، السيدة يوكو كاميكاوا، رسالة بمناسبة هذا اليوم الدولي للتضامن. إننا بحاجة إلى سلام واستقرار دائمين في الشرق الأوسط. ولا يوجد حل سوى التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين.

وأخيراً، أود أن أذكّر بقيمة ذات أهمية بالنسبة لليابانيين وشعوب الشرق الأوسط، ألا وهي أهمية الاعتدال. في اللغة العربية، يقولون إن خير الأمور أوسطها حتى في المواقف الصعبة. تلك أيضاً فضيلة مهمة دعا إليها كونفوشيوس وأرسطو والعديد من فلاسفة العالم الآخرين. وهناك خيط مشترك يمرّ من خلالنا جميعاً في طريقتنا الأساسية للحياة. وتعمل اليابان في أوقات الرخاء وأوقات الشدة، بوصفها داعماً، إلى جانب فلسطين وإسرائيل وجميع الناس الذين يعيشون في الشرق الأوسط. ونحن على استعداد تام لأن نكون جزءاً من أي جهد دولي يبذل لتحقيق مستقبل أفضل في المنطقة.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشيد بالصين على مبادرتها بعقد هذه الجلسة المفتوحة وعلى قيادتها طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأشكر الأمين العام على ما قدمه من معلومات مستكملة عن الحالة في الحرب بين إسرائيل وحماس.

ونرحّب بالعودة إلى الإنسانية، المتمثلة في الاتفاق الذي مكّن من بدء الهدنة يوم الجمعة وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين. يجب استغلال تلك اللحظة العاطفية من الراحة لإنقاذ الأرواح، وتقديم المساعدة للمحتاجين، وتهيئة الظروف لوقف دائم للأعمال العدائية. إنها نافذة أمل لتنفيذ القرار 2712 (2023) الذي اتخذه مجلس الأمن في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة (قرار الجمعية العامة دإط - 10/21). ونرحّب بالجهود المشتركة التي بذلتها قطر ومصر والولايات المتحدة، والتي جعلت تحقيق الهدنة ممكناً. ولا بد من الحفاظ على الهدنة حتى نتمكن مرة أخرى من ترسيخ أقدامنا في القانون الدولي الإنساني بين أنقاض غزة ومعاناة سكانها. إن العنف المميت الذي أطلقته هجمات حماس الوحشية في 7 تشرين الأول/أكتوبر اتخذ أبعاداً لا تطاق. لقد حان الوقت للتوقف عن إحصاء القتلى بعشرات الآلاف. وحان الوقت لوقف طوفان الأطفال الذين يقتلون بالآلاف. وحان الوقت لإنهاء حمام الدم في غزة والفوضى السائدة بين سكانها المدنيين.

وتدعو غابون مرة أخرى جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وسنواصل التأكيد مجدداً على أن حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يجب أن يكون سياسياً ودبلوماسياً، قائماً على الحوار والمفاوضات بحسن نية ويكفل احترام الشواغل المشروعة لكلا الجانبين. وتكرر غابون إدانتها القوية لجميع أعمال العنف المميتة العشوائية وتدعو إلى الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن. ونكرر دعوتنا إلى إتاحة إمكانية الوصول الآمن والمستدام ومن دون عوائق من أجل إيصال وتوزيع السلع والخدمات لملايين الأشخاص المحتاجين.

ختاماً، أكرر التأكيد على التزام غابون بحل الدولتين، حيث تتعايش الدولتان في سلام على أساس حدود معترف بها دولياً. وقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لترجمة ذلك الحل إلى عمل ملموس. وبغية تحقيق ذلك، فإن الحوار والتفاوض هما القناتان اللتان لا جدال فيهما، حيث تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته، والمنسق الخاص على إحاطته.

إن الهدنة الإنسانية الصامدة هي الحقيقة الرئيسية والكلمة المفتاحية في هذه الأيام. لقد مرت ستة أيام دون أعمال عدائية؛ ستة أيام دون ضجيج الحرب الذي يصم الآذان وعواقبه المميتة؛ ستة أيام دون أن تعلن صفارات الإنذار المرعبة عن صواريخ تحلق فوق إسرائيل؛ والأهم من ذلك، ستة أيام من دون ضحايا.

لقد أحرزت الدبلوماسية تقدما؛ لقد انتصرت البشرية؛ وقد تم استعادة بعض الأمل. إن الهدنة صامدة وممتدة، ونعتبرها شهادة على الرغبة في تحقيق السلام.

وإن استمرار إطلاق سراح الرهائن أمر إيجابي جدا ونرحب به كثيرا، كما أن الإغاثة بالنسبة للفلسطينيين في غزة أمر إيجابي أيضا. ونشيد بجهود قطر ومصر والولايات المتحدة ونحثها على الاستمرار حتى يتم لم شمل جميع الرهائن مع أسرهم. ونشعر بالتفاؤل إزاء ملاحظة أن بعض العناصر الرئيسية للقرار 2712 (2023)، التي أيدتها ألبانيا، يجري تنفيذها، وندعو إلى تنفيذ القرار تنفيذا كاملا. وفي

هذا السياق، نرحب بالزيادة الكبيرة في حجم المعونة الإنسانية المقدمة إلى غزة، بما في ذلك الوقود وغاز الطهي، غير أنه ثمة حاجة إلى المزيد، وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود.

ولا يمكن نسيان الأحداث المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر – المذبحة المتعمدة واختطاف المدنيين. لقد خططت حماس بعناية للأسوأ ونفذته عمدا. وما من شيء يمكن أن، أو سوف، يبرر الإرهاب أبدا. ما من شيء أبدا يمكن أن، أو سوف، يبرر أخذ الرهائن المدنيين، بمن فيهم الرضع والأطفال والمسنين، واستخدامهم لأغراض سياسية. ومن المؤسف أن المجلس، بعد سبعة أسابيع من الأحداث، لم يتمكن من إصدار إدانة لما هو غير مقبول وما لا يغتفر.

وفي هذا النزاع، كما هو الحال في كل نزاع، تكبد المدنيون خسائر بشرية فادحة لم يسبق لها مثيل – وخاصة النساء والأطفال، الذين هم دائما الأكثر تضررا. وهذا أمر لا يطاق ويجب أن يتوقف. ونذكر بأن حماية المدنيين يجب أن تكون الشاغل الرئيسي في كل نزاع وأنه يجب احترام القانون الدولي احتراما كاملا، وهذا ينطبق أيضا على البنية التحتية المدنية. لقد دقت منظمة الصحة العالمية ناقوس الخطر بشأن زيادة تفشي الأمراض المعدية في غزة. وبدون دواء، وبدون إعطاء اللقاحات الروتينية، وبدون الحصول بشكل مناسب على المياه المأمونة والنظافة الصحية، وبدون غذاء كاف، يمكن للمرض أن يقتل عددا أكبر بكثير من الناس مقارنة بالأعمال العدائية. ولا بد من عكس مسار ذلك بسرعة.

ودعونا لا ننسى أنه بينما يتركز الاهتمام على غزة، فإن المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، يموتون أيضا في الضفة الغربية. ونتوقع من إسرائيل أن تبذل نفس الجهود وتتحلى بنفس المهارة لإنقاذ أرواح الفلسطينيين الأبرياء كما تفعل في جهودها لدحر حماس والقضاء عليها، لأنه ما دام الفلسطينيون ينظرون إلى الحرب ضد حماس على أنها عقاب جماعي ينتهي بهم الأمر فيها إلى أن يكونوا أول الضحايا، فإن آفاق السلام الدائم، إن وجدت، ستكون بعيدة وهشة.

إن الأنظمة القمعية والوحشية لا تجد من يحبها أبدا – بل فقط من يخشاها. وحماس التي تحكم غزة ليست استثناء. فخلال 18 عاما من حكم حماس، كان قطاع غزة محاصرا وفقيرا ومتخلفا وترك بدون منظور واضح. وعلى نحو ما نكتشف الآن، فإن استثمار حماس الحقيقي الوحيد في غزة هو الأنفاق – ليس من أجل السكان، ولكن فقط وحصريا من أجل حماس وسياساتها المثيرة للحرب.

ويحدوني الأمل في أن يفهم سكان غزة أنه بينما تحاول حماس أن تروج لهم الإرهاب باعتباره نصرا زائفا، فإنها لن تكون قادرة أبدا على فعل أكثر من جرهم إلى الحرب مع إسرائيل. ومهما كان ما يبرر شعورهم بالإحباط من عدم إحراز تقدم وتعبهم من عدم رؤية أحلامهم تتحقق أبدا، لا ينبغي أن ينخدع الفلسطينيون المسالمون بالاعتقاد بأن حماس ستمنحهم الدولة التي يحتاجون إليها ويستحقونها أو المستقبل الذي يريدونه ويطمحون إليه. فبدلا من الانضمام إلى السلطة الفلسطينية، الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني، والسعي إلى إيجاد حل قابل للتطبيق وطويل الأمد من خلال الوسائل السياسية فقط، تسعى حماس إلى تدمير دولة إسرائيل.

وهذه السياسة لن تصل أبدا إلى مبتغاها. إنها تخاطر بالبقاء تحت الأرض أو الموت تحت الأنقاض، مما يقتل في الوقت نفسه آمال الفلسطينيين في حياة طبيعية ومستقبل كريم. ولهذا السبب، ولئن كانت الحاجة الملحة اليوم – عن حق – هي إنقاذ الأرواح وتوسيع نطاق المعونة الإنسانية لتشمل جميع المحتاجين، فمن الأهمية بمكان أن نفكر في اليوم الذي سيلي انتهاء النزاع الحالي وأن نعمل من أجله. لا يوجد بديل عن ذلك. إن الفلسطينيين بحاجة إلى دولتهم ويستحقونها، وإسرائيل تحتاج إلى الأمن ويجب أن تنعم به. وهذان الأمران لا يستبعد أحدهما الآخر – بل على العكس من ذلك، يعزز كل منهما الآخر ويؤكد كل منهما الآخر.

لا يمكن أن تظل القضية الفلسطينية هي المهمة المستعصية في العصر الحديث. يجب وضعها، في أقرب وقت ممكن، على الطريق الصحيح – طريق القيام بعملية سياسية جادة يسودها الحوار والعمل من أجل تحقيق السلام، ومن أجل دولة فلسطينية قادرة على البقاء وآمنة وحرة، ومن أجل تحقيق الأمن والتعاون والتقدم والكرامة للجميع

– الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وإن لم يحدث ذلك، فسوف نفشل مرة أخرى، وسينتهي الأمر بأن يصبح كابوس اليوم توطئة للغد.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على إحاطته بشأن تنفيذ القرار 2712 (2023). ولا يزال التنفيذ الكامل لذلك القرار أمرا بالغ الأهمية. كما أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الهامة بشأن الحالة على أرض الواقع.

تشيد مالطة بجهود الوساطة التي بذلتها قطر ومصر والولايات المتحدة، والتي أدت إلى أول هدنة إنسانية، والإفراج التدريجي عن الرهائن من غزة، وإطلاق سراح النساء والأطفال الفلسطينيين المحتجزين من السجون الإسرائيلية. وكان تمديد تلك الهدنة لمدة يومين إضافيين تطورا جديرا بالترحيب أيضا. ونحث الأطراف على مواصلة البناء على تلك الخطوات. وكتدبير أول، يجب الاستمرار في تمديد الهدنة. وثمة حاجة ملحة أيضا إلى إبداء التزام حقيقي بوقف إطلاق النار وإيجاد حل سياسي دائم.

ونشيد كذلك باللجنة الدولية للصليب الأحمر على جهودها في تيسير نقل الرهائن والمحتجزين. وندعو إلى السماح لها بالوصول إلى الرهائن المتبقين.

تكرر مالطة إدانتها القوية للهجمات الإرهابية التي شنتها حماس على إسرائيل وشعبها في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وندعو مرة أخرى إلى إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين بسلام وبدون شروط. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الإنسانية الكارثية في غزة لا تحتمل. لقد قتل آلاف المدنيين، وكثير منهم من النساء والأطفال. ولا يزال السكان يعانون من صعوبات وشدائد هائلة تتعلق بالرعاية الصحية والأمن الغذائي والمأوى والمرافق الصحية. كما فقد عدد كبير من الصحفيين حياتهم.

وفي الوقت نفسه، لا يزال عدد لا يحصى من الأطفال يعيشون في معاناة وحرمان متزايدين. إنهم يتأثرون بشكل غير متناسب بهذا النزاع ونقص الضروريات. ولا يمكن تجاهل التأثير طويل المدى للعنف على صحتهم العقلية. وإن بيان منظمة الصحة العالمية بأن المزيد من الناس سيموتون بسبب ارتفاع معدلات المرض يثير قلقا بالغا، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية للحيلولة دون هذا السيناريو.

لقد أوضحت الهدنة التي شهدناها في الأيام الماضية أن وقف الأعمال القتالية هو السبيل الوحيد لضمان حماية المدنيين واستمرار تلقيهم الدعم الإنساني. لا يمكن زيادة المعونة الإنسانية وتوزيعها إلا في ظل هذه الظروف. وندعو جميع الأطراف على وجه الاستعجال إلى ضمان حماية المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة، امتثالا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وفي ضوء ذلك، نقر أيضا بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذي لا يزال يجري في ظل ظروف بالغة الخطورة. ونعرب عن خالص تعازينا لمقتل أكثر من 100 موظف من موظفي الأونروا في هذا النزاع.

لا يسعنا أن نتحمل خسارة المزيد من الأرواح. ولا يمكننا العودة إلى مزيد من إراقة الدماء وانعدام الأمن. وبتلك الروح، تنضم مالطة إلى الدعوة التي أطلقها الأمين العام لوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

وبينما تتجه كل الأنظار إلى غزة، فإن الضفة الغربية تعاني أيضا من تصعيد غير مسبوق. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، حدثت زيادة حادة في أعمال القتل والعنف والتهجير القسري التي يعاني منها الفلسطينيون نتيجة لعنف المستوطنين ومئات الاعتقالات. وتشدد مالطة على التزامات إسرائيل بالتقيد بالقانون الدولي وضمان حماية السكان الفلسطينيين من جميع أعمال العنف أو التهديد به. ونؤكد من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام تحقيق السلام. وندعو الأطراف إلى الحث على وقف التصعيد وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. إن تجنب اندلاع نزاع إقليمي أمر في غاية الأهمية ويجب تجنبه بأي ثمن. كما ندعو الطرفين إلى التحلي بضبط النفس في ظل وقف التصعيد على طول الخط الأزرق. ولا يزال تنفيذ القرار 1701 (2006) أمرا أساسيا.

ومن الحتمي أيضا أن ننظر في أساس موثوق يقوم عليه السلام في المستقبل. ولذلك، تؤكد مالطة من جديد التزامها بحل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة في المستقبل لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. وفي هذا السياق العصيب، خاصة اليوم في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لا يزال من الواضح أن هذا هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*)**:** نشارك الوفود الأخرى في الترحيب بالمسؤولين الرفيعي المستوى الحاضرين في هذه الجلسة. أشكر الأمين العام غوتيريش والمنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطتيهما. وقبل كل شيء، أكرر الإعراب عن تقدير إكوادور لعملهم وعمل جميع موظفي الأمم المتحدة. كما نتقدم بتعازينا للموظفين الـ 111 الذين قتلوا في الأسابيع الأخيرة بسبب هذا النزاع.

لقد كانت إكوادور واضحة في الإعراب عن إدانتها القوية والقاطعة للهجمات الإرهابية غير المبررة التي ارتكبتها حماس، وكذلك في تقديم تعازيها إلى أسر ضحايا تلك الأعمال الفظيعة، والإعراب عن تضامنها مع شعب إسرائيل. ولا يوجد مبرر ممكن لمهاجمة المدنيين الأبرياء. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنطلب الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس.

إن هجمات حماس الإرهابية لا تمثل الشعب الفلسطيني أو حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير أو تطلعاته المشروعة للعيش في أمن وحرية وعدالة وفرص وكرامة. وفي الأسابيع الأخيرة، وقعت آلاف الوفيات المؤلمة وغير المقبولة للمدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال الفلسطينيون. وتعرب إكوادور أيضا عن تضامنها مع أسرهم ومع الشعب الفلسطيني.

إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن سكانها، وعليها في قيامها بذلك أن تحترم مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. لا يوجد مبرر للتسبب في الألم والموت للمدنيين الأبرياء. ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب ذلك. إن توقف الأعمال العدائية في الأيام الأخيرة له قيمة حيث سمح بإطلاق سراح عشرات الرهائن الذين اختطفتهم حماس، ولا سيما أكثرهم ضعفا، فضلا عن دخول المعونة الإنسانية، التي تمس الحاجة إليها للسكان المدنيين في غزة. كما سمح بالإفراج عن عشرات الفلسطينيين المسجونين في إسرائيل. وتلك خطوة أولى تبعث على الأمل نحو تحقيق السلام، وندعو الطرفين إلى بذل كل ما في وسعهما سعيا إلى تمديده. كل يوم يمر بدون أعمال عدائية هو فرصة لكي يتكلم الناس، وليس السلاح. كما أنه يساعد على منع انتشار النزاع إلى مناطق أخرى ويعطي فترة راحة للمدنيين، والمجتمع الدولي الذي يبدي اهتماما شديدا.

تستند مواقف بلدي بشأن هذه المسألة وجميع المسائل إلى مبادئ القانون الدولي. ونرى أنه يجب دائما احترام قرارات المجلس. إن تنفيذ القرار 2712 (2023) مهم للتخفيف من حدة الظروف التي يواجهها السكان المدنيون في غزة، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يشكلون غالبية الضحايا. ومن الضروري تيسير وصول المعونة الإنسانية، بما في ذلك الأدوية والوقود والمياه والغذاء، إلى جميع من يحتاجون إليها، بالكمية المناسبة والوتيرة اللازمة. وتحقيقا لتلك الغاية، نعتقد أنه لا غنى عن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية وقفا فوريا ودائما يتم الالتزام به.

وبالمثل، من الضروري الالتزام بأحكام القرار 2334 (2016). والحالة في الضفة الغربية تبعث على القلق، وكذلك تزايد العنف منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر واستمرار الأنشطة الاستيطانية. إن كل تدبير يقوّض إمكانية تطبيق حل الدولتين يديم النزاع ولا يفعل شيئا لتحسين الأمن. ويجب على جميع الأطراف الفاعلة أن تتحلى بضبط النفس، وأن تتجنب مفاقمة التوترات، وأن تحول دون انتشار العنف إلى مناطق أخرى، بما في ذلك الحدود بين إسرائيل ولبنان. إن ما يقرب من ثمانية عقود من النزاع، والآلاف المؤلفة من القتلى، وما عانت منه أجيال بأكملها من ألم ومعاناة لا حد لهما لأوضح دليل على أن العنف ليس هو الحل. لقد حان الوقت لوقف عقلية البحث عن أحد لإلقاء اللوم عليه والتركيز على التوصل بشكل نهائي إلى تسوية دائمة لهذه القضية.

وأخيرا، أكرر ما ذكرته إكوادور في مناسبات عديدة جدا في المجلس وفي الجمعية العامة وفي منتديات أخرى: إن السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع هو بالتوصل إلى حل سلمي تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، مع وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

السيد فيرنانديز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد موزامبيق إشادة حارة برئاسة الصين على عقد جلسة الإحاطة الرفيعة المستوى هذه بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على جهوده في الحفاظ على زخم خطة السلام في جميع أنحاء العالم، ولا سيما النزاعات في الشرق الأوسط. كما نعرب عن شكرنا للسيد تور فينسلاند على إحاطته الثاقبة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الحالة الإنسانية في فلسطين تثير قلقا بالغا. ولا بد من معالجتها بفعالية فهي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وترحب موزامبيق بالتطورات الجديدة التي توجت بهدنة مدتها أربعة أيام، مُددت ليومين آخرين، مما أتاح وصول المساعدات الإنسانية الحيوية إلى المستفيدين الأبرياء والفئات السكانية الأضعف في هذا النزاع. للأسف، لا تزال الحالة تبعث على القلق، ونحن جميعا نشعر بالقلق إزاء ما سيحدث في الساعات التالية نظرا لأن الهدنة الإنسانية تنتهي اليوم.

نحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة المناقشات وتوخي حكمتهم في إيجاد حلول دائمة للسلام والأمن بين الطرفين. وينبغي لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين أن يقيموا التطورات الأخيرة، ولا سيما الهدنة الإنسانية، كنقطة انطلاق لإيجاد حل دائم وأكثر اتساقا يضع حدا للحرب. ونعتقد أن الهدنة كانت أساسية في حشد المبادرات لتقديم المساعدة الإنسانية، ولا سيما حماية المدنيين وإنقاذ الأرواح في قطاع غزة.

وتغتنم موزامبيق هذه الفرصة لتعرب عن امتنانها لموظفي الأمم المتحدة والوسطاء، مثل مصر وقطر والولايات المتحدة، المشاركين في هذا المسعى. لقد أدت جهودهم الدؤوبة خلال هذه الفترة الصعبة دورا حاسما في تخفيف المصاعب التي يواجهها المدنيون. وذلك يذكرنا جميعا بأن حماية المدنيين في حالات النزاع أمر إلزامي ويمثل أولوية، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني .

وتستدعي الحالة على أرض الواقع هدنة إنسانية طويلة أو التوصل إلى حل توفيقي متفق عليه لكفالة حصول جميع من هم في وضع صعب على الاحتياجات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والغذاء والدواء. ونرى أن تخفيف حدة النزاع سيسمح بحرية تنقل العاملين في مجال المعونة واستئناف الحوار بين طرفي النزاع. وفي هذا السياق، تنضم موزامبيق إلى الأطراف الداعية إلى تنفيذ القرار 2712 (2023) على وجه السرعة. ومن الضروري تيسير إيصال السلع والخدمات الحيوية اللازمة للحفاظ على صحة المدنيين وبقائهم وحمايتهم، ولا سيما أكثرهم ضعفا – الأطفال. ومن الضروري أيضا إطلاق سراح الرهائن. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة المساعدات الإنسانية الحيوية وتحسين إيصالها في الوقت المناسب إلى غزة من خلال قنوات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبسبب الصراع الدائر، تتوقع موزامبيق أن تكون إعادة بناء البنية التحتية واستعادة الأداء الاقتصادي وبناء الثقة بين فلسطين وإسرائيل عملية صعبة.

ونرى أن حل الدولتين يبقى مهما ولا غنى عنه لتحقيق السلام والوئام الدائمين في المنطقة. ويتطلب ذلك من الطرفين المتنازعين وأسرة الأمم المتحدة الأوسع مضاعفة الجهود لتحقيق ذلك الهدف المنشود وفقا للقرارين 242 (1967) و 2334 (2016). ولمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل دور حاسم في احتواء هذا النزاع وإنهائه.

وفي الختام، نحث الطرفين على انتهاج طريق الحوار، والعمل معا بشكل بناء من أجل السلام واحترام مبادئ حل الدولتين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام والسيد فينسلاند على إحاطتيهما.

وتشيد فرنسا مرة أخرى بالأمم المتحدة وموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(الأونروا) وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تقوم بعمل رائع لما تبديه من التزام في الميدان.

وترحب فرنسا أيضا بتمديد الهدنة وتشكر قطر ومصر والولايات المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر على جهودها. يجب أن تستمر الهدنة الحالية وأن تؤدي إلى وقف إطلاق النار. ونرحب بإطلاق سراح ثلاثة أطفال فرنسيين كانوا قد أخذوا رهائن، فضلا عن جميع الرهائن الآخرين. وينبغي إطلاق سراح جميع الرهائن فورا ومن دون قيد أو شرط.

وتكرر فرنسا إدانتها للهجمات الإرهابية التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويجب على مجلس الأمن أن يدينها بصورة قاطعة وبدون مزيد من التأخير. فمن حق إسرائيل وواجبها الدفاع عن نفسها في امتثال صارم للقانون الدولي الإنساني. ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

لقد مكنت الهدنة الحالية من زيادة إيصال المساعدات إلى غزة، بما في ذلك إلى الشمال. وهذا التقدم إيجابي جدا، ولكن المساعدات غير كافية، ولا بد من فتح معابر أخرى. لقد أرسلت فرنسا بالفعل شحنات تزيد على 100 طن وزادت دعمها إلى 100 مليون يورو منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك 54 مليون يورو للأونروا. كما نتابع مخرجات المؤتمر الإنساني الذي عقد في باريس في 9 تشرين الثاني/نوفمبر. منذ يوم أمس، تقدم السفينة الطبية ديكسمود العلاج لأوائل الجرحى الفلسطينيين في العريش، كجزء من الدعم الطبي الذي يجري تنسيقه مع مصر، وأنوه أيضا بعملها في هذا المجال. وتدعو فرنسا إلى تنفيذ القرار 2712 (2023) كاملا.

وتدين فرنسا العنف الذي يرتكبه مستوطنون ضد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. فقد تسببوا في مقتل العديد من المدنيين الفلسطينيين والرحيل القسري للعديد من المجتمعات في المنطقة جيم، وتطالب فرنسا السلطات الإسرائيلية باتخاذ تدابير لوضع حد فوري للعنف. ومن واجبنا أيضا الحيلولة دون التصعيد الإقليمي. وفرنسا ملتزمة التزاما كاملا بمنع انتشار هذا النزاع. ونحذر بشدة كل من تسول له نفسه استغلال الحالة من القيام بذلك. ويجب ضمان سلامة حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. ويساورنا القلق إزاء إطلاق النار الذي تعرضت له قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مؤخرا.

وبهدف وضع حد لدورات العنف، يجب إعادة إطلاق عملية سلام جادة وذات مصداقية، بدون مزيد من التأخير، بغية تمكين الفلسطينيين والإسرائيليين من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. إن تأجيل العملية لأكثر من ذلك سيؤدي دوما إلى استئناف العنف وتفاقمه. إن الحل القائم على وجود دولتين مع ضمانات أساسية لأمن إسرائيل وإقامة دولة للفلسطينيين هو الحل الوحيد القابل للتطبيق. وفرنسا ملتزمة بتحقيقه. وقد استضاف رئيس الجمهورية فريق الاتصال المعني بغزة التابع لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في 22 تشرين الثاني/نوفمبر في باريس، ويواصل الحوار مع نظرائه في المنطقة. وستواصل فرنسا العمل من أجل تحقيق تلك الأهداف وضمان تكلُّم المجلس بصوت واحد في ذلك الصدد.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الرئاسة الصينية على عقد جلسة اليوم. ونقدر كل التقدير إسهام بيجين في الجهود المتعددة الأطراف لتسوية الحالة في منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

منذ أكثر من شهرين، يحتدم نزاع ذو أبعاد مهولة في الشرق الأوسط. وليس من قبيل المبالغة القول إنه بات أحد أكثر النزاعات الإقليمية دموية في العقود الأخيرة. وقد وصلت أعداد الضحايا إلى مستويات قياسية مروعة – ففي أقل من شهرين، لقي 200 1 إسرائيلي و 000 15 مدني فلسطيني، نصفهم من الأطفال، حتفهم. وبات 1.7 مليون من سكان غزة نازحين داخليا، وهذه أرقام لم نشهدها منذ عام 1948. كما لقي أكثر من 111 موظفا من موظفي الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة مصرعهم.

ونعرب عن تعازينا للمدنيين القتلى والجرحى في إسرائيل وفلسطين، بمن فيهم أسر العاملين في المجال الإنساني المتوفين.

ونحن ممتنون بالغ الامتنان لجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون المخاطرة بحياتهم كل ساعة من أجل أداء واجبهم بشجاعة في الميدان.

ورغم مرارة الاعتراف بذلك، أقول بصراحة إن إسهامهم في تخفيف عواقب هذا التصعيد على الناس العاديين أكبر بكثير مما تمكن مجلس الأمن من تحقيقه. لقد حان الوقت لنسأل أنفسنا كيف حدث ذلك.

وردا على الدعوات الصائبة بشكل عام التي وجهت اليوم لتحقيق وحدة المجلس، أود أن أتطرق بشكل مباشر إلى عدد من المسائل المحرجة لزملائنا الغربيين والتي تكتسي أهمية أساسية من أجل فهم الحالة الراهنة.

المسألة الأولى هي المعايير المزدوجة التي تعتمدها الوفود الغربية بشكل صارخ تجاه الشعب الفلسطيني. وسأقدم بعض الأمثلة التوضيحية. كم مرة طلبت الوفود الغربية عقد جلسات لمجلس الأمن بشأن أوكرانيا؟ الإجابة مرتين في الشهر على الأقل. وتبذل الولايات المتحدة وألبانيا كل ما في وسعهما للتعبير عن القلق بشأن الجوانب السياسية للأزمة، في حين تنصّب فرنسا وإكوادور نفسيهما كمناضلتين لمعالجة عواقبها الإنسانية. وكم مرة طلبت تلك الوفود عقد جلسات لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط؟ الإجابة هي ولا مرة. فلماذا يشعر زملائي بهذا القدر من التخوف في هذا الصدد؟ أم أن مصير السكان الفلسطينيين أقل أهمية بكثير بالنسبة لهم من منظور سياسي محلي في عواصمهم؟

سبق ورأينا بالفعل تلك المعايير المزدوجة نفسها على حقيقتها خلال أزمة الهجرة في الاتحاد الأوروبي، حيث يُمنح اللاجئون الأوكرانيون جميع أنواع المزايا والأفضليات على أساس أنهم اعتادوا طريقة الحياة تلك في وطنهم، كما يقال، بينما يُحتجز اللاجئون من أفريقيا وبلدان الشرق الأوسط في مخيمات في ظروف غير إنسانية.

وبالمناسبة، اندلعت أمس فضيحة خطيرة في أوكرانيا بعد أن نشر سيرجي ليشينكو، وهو مستشار في مكتب رئيس أوكرانيا، مقطع فيديو يظهر فيه في ملهى ليلي مكتظ تماما بشباب يرقصون في كييف. وقد أغضب هذا الخبر الأوكرانيين، مع التعبئة الشاملة التي تحدث بالتوازي مع ذلك. ولكنني أريد أن أسأل المجلس شيئا آخر. بعد عامين من عمليتنا العسكرية الخاصة في كييف، لا تزال الملاهي الليلية تعمل وتكتظ بالناس. في المقابل، كم عدد الأماكن الترفيهية العاملة في غزة؟ إن مجرد طرح هذا السؤال أمر مقيت وسط تدمير المنازل والمدارس والمستشفيات ومصانع المواد الغذائية والبنية التحتية المدنية بشكل عام.

فلا وقت لدى سكان غزة الآن للترفيه عن أنفسهم.

وتتعلق نقطتي التالية بمعاملة الأطفال. إن زملاءنا الغربيين يعبرون بنفاق أمام الكاميرات عن قلقهم الشديد بشأن الأطفال الأوكرانيين ولا يترددون في نشر شائعات سخيفة ومثيرة للاشمئزاز حول اختطافهم من أجل تشويه سمعة روسيا. وفي الوقت نفسه، تبذل روسيا كل ما في وسعها لحماية الأطفال من عواقب الأزمة الأوكرانية المستوحاة من الغرب. فماذا عن الأطفال الفلسطينيين؟ لقد قال الأمين العام غوتيريش إن غزة أصبحت مقبرة للأطفال. وهي كلمات كفيلة بأن تجعل أوصال أي شخص عادي ترتعد. إن عدد الأطفال الذين ماتوا في غزة في شهر واحد من التصعيد يفوق عدد الأطفال الذين قتلوا في جميع النزاعات في السنوات القليلة الماضية. فعشرات، إن لم يكن المئات، من الأطفال يُقتلون أو يُشوّهون في قطاع غزة كل يوم. وتستهدف ضربات جيش الدفاع الإسرائيلي المدارس والمستشفيات. وتُدهس حقوق الأطفال الأساسية في الحياة والصحة. وهنا أسأل زملائي الغربيين، أين هي دعواتهم للمحكمة الجنائية الدولية لإصدار أوامر الاعتقال؟ أين هي جهودهم لإنشاء مختلف لجان التحقيق والمحاكم؟

وثمة موضوع آخر له دلالة هو حالة المرأة. إن الوفود الغربية تغتنم كل فرصة ممكنة للوعظ عن المساواة في الحقوق والمطالبة بأن تتضمن كافة الوثائق الصادرة عن مجلس الأمن حرفيا شعار ضرورة كفالة المشاركة المجدية للمرأة في عمليات صنع القرار السياسي. وهي تطالب بمراعاة الجانب الجنساني حتى في المواضيع التي لا علاقة لها به، مثل نزع السلاح النووي. فمن هن النساء اللواتي تهتم بهن تلك

الوفود؟ ومن الواضح أنهن لسن النساء الفلسطينيات – فقد سلبن حتى أبسط الحقوق في الحياة والأمن. لقد استمعنا جميعا إلى الإحاطتين اللتين تقشعر لهما الأبدان اللتين قدمتهما في الأسبوع الماضي السيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة ناتاليا كانيم، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بشأن معاناة النساء في غزة (انظر S/PV.9484)، بما في ذلك أنواع المعاناة التي لا يواجهها الرجال بسبب الاختلافات الفسيولوجية. فالنساء الفلسطينيات في القطاع يضطررن إلى الولادة في ظروف غير صحية، وتحت القصف، ويتعين عليهن الخضوع لعمليات جراحية كبرى دون تخدير أو دواء. وتفضل الوفود الغربية في المجلس التزام الصمت المخزي بشأن هذا الموضوع. فأي نوع من المؤيدين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي إذن؟ إننا لا نرى سوى مجموعة من المنافقين والانتهازيين عديمي المبادئ القادرين، إذا اقتضت مصالحهم السياسية، على غض الطرف عن أي جرائم، بل وعلى العكس من ذلك، البحث عنها حيث لا وجود لها.

وخلال هذه الأسابيع، اتضحت لنا جليا حقيقة غير سارة بالمرة: إن الفلسطينيين بالنسبة للغرب شعب من الدرجة الثانية، والغرب ببساطة غير مهتم بحماية مصالحهم. وهذا هو السبب الرئيسي وراء المشاكل التي واجهها المجلس عند اتخاذ قراراته. فعلى مدى شهرين تقريبا، ما فتئ المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والمواطنون العاديون يدعون المجلس إلى مطالبة الطرفين بالوقف الفوري لإطلاق النار. ولم تتوقف روسيا عن ترديد ذلك منذ بداية التصعيد. وكنا أول من اقترح على المجلس في 16 تشرين الأول/أكتوبر مشروع قرار (S/2023/772) لهذا الغرض. وبعد بضعة أيام، اقترحنا مشروع قرار ثان (S/2023/795)، بيد أن تلك الدعوة لم يتخذ إجراء بشأنها بعد. إن الوقف المستدام لإطلاق النار ليس مجرد واجب أخلاقي؛ بل إنه الضمان الوحيد للاستجابة الإنسانية الفعالة، التي لا يمكن ببساطة أن تحدث في سياق الأعمال العدائية.

وأقصى ما استطاع المجلس أن يحققه طوال هذا الوقت هو القرار 2712 (2023)، وهو قرار ضعيف بشأن إقامة الهدن الإنسانية. وبدون أي آلية لرصد تنفيذه، فليس من المستغرب أن يظل بلا تنفيذ. وقد أضعفت جهود الولايات المتحدة إلى حد كبير رسالته الإيجابية الأولية، كما أن القرار لا يتضمن طلبا بوقف إطلاق النار أو ينص على تدابير عملية لكفالة وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وبدون عوائق إلى المحتاجين وتقديم المساعدة لمن يعانون. هذا علاوة على أنه قد أغفل الغارات الإسرائيلية العنيفة في الضفة الغربية والغارات الجوية التعسفية على سورية، فضلا عن التوترات المتزايدة على طول الخط الأزرق مع لبنان، مما قد يؤدي إلى امتداد الأزمة في منطقة الشرق الأوسط. ومما يؤسف له أن ممثلي القيادة الإسرائيلية استغلوا بشكل تام الانقسام الذي أحدثته الولايات المتحدة في المجلس ولم يترددوا في وصف القرار المتخذ بأنه لا معنى له وأعلنوا عزمهم على تجاهله ومواصلة تطهير قطاع غزة، وأعقب ذلك عمليات قصف جديدة للمدارس والمستشفيات والمساجد ومنشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ويدرك جميع زملائي في المجلس جيدا أن ذلك انتهاك سافر للقرار 2712 (2023) والمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، ومع ذلك لم يتفوهوا بكلمة إدانة واحدة في هذا الشأن – لكن من الواضح أنهم ما كانوا ليفشلوا في القيام بذلك في حالات البلدان الأخرى. وذلك دليل آخر على معاييرهم المزدوجة بشكل لصارخ.

وبطبيعة الحال، لا يسعنا إلا أن نشعر بالسرور لأن أرواح أنقذت نتيجة للهدنة الإنسانية مؤخرا وتبادل الرهائن. بيد أن هاتين الخطوتين قد جاءتا نتيجة لاتفاق بين الجهات الفاعلة في المنطقة ولا علاقة لهما بقرار مجلس الأمن 2712 (2023). وذلك يعني أنه على الرغم من بصيص الأمل الذي يبعثه هذا الترتيب، فإنه غير مستدام أو شامل. وعلى وجه الخصوص، فإنه لم يسمح للفلسطينيين بالعودة إلى شمال القطاع، كما أنه لا يغطي سورية ولبنان. وبالتالي، يبقى السؤال الرئيسي: ما الذي ينتظر غزة التي طالت معاناتها وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة غدا؟ فهناك خطر كبير، في غياب قرار واضح للمجلس يمكن التحقق منه بشأن وقف إطلاق النار، أن يعقب هذا

المتنفس القصير جولة جديدة من العنف ويموت سكان غزة الذين تلقوا المساعدة خلال فترة الهدنة المؤقتة تحت القصف المتجدد. وتشير البيانات التي لا لبس فيها التي أدلى بها ممثلو القيادة الإسرائيلية بشأن خططهم لمواصلة التطهير المكثف لقطاع غزة بعد انتهاء الهدنة الإنسانية إلى الاحتمال الكبير لذلك السيناريو السلبي للغاية. ولذلك من المهم أن تصبح كفالة إقامة الهدن الإنسانية ومعالجة المسائل الإنسانية الحادة في قطاع غزة بمثابة مقدمة لوقف إطلاق النار بدلا من أن تكون ضوءا أخضر بحكم الأمر الواقع لتواصل إسرائيل إراقة الدماء في غزة.

ولا توجد سوى طريقة واحدة لمعالجة هذا الأمر – وهي أن يتخذ المجلس تدابير حاسمة في ذلك الصدد، يمكن كفالة تنفيذها – على عكس أي اتفاقات ثنائية – من خلال آلية رصد دولية. وكخطوة أولى، نتوقع من الأمين العام، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2712 (2023)، أن يقدم مقترحات في أقرب وقت ممكن بشأن خيارات محددة لترتيب آلية لرصد تنفيذ القرار. وقد سمعنا اليوم الأمين العام يتحدث عن إنشاء فريق عامل للعمل بشأن هذه المسألة. ونود أن نسأل عن المدة التي سيتعين علينا انتظارها ليتوصل ذلك الفريق العامل لنتائج؟ وقد يكمن أحد الخيارات أيضا في توسيع نطاق ولاية هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. فتلك البعثة تضم أكثر من 200 مراقب عسكري ويمكن زيادة عدد المراقبين الموفدين، شريطة أن تكون هناك زيادة متناسبة في الموارد. ونحث الأمين العام على العمل على ذلك الخيار أو اقتراح بدائل.

وإذ نتكلم عن "غد" هذا النزاع، فقد حان الوقت أيضا للنظر في بعد الغد. فهناك العديد من التساؤلات حول سبل إعادة بناء غزة، وبصفة عامة، حول إيجاد حل طويل الأجل لقضية فلسطين في المستقبل الذي سيستحيل بدونه أن نكفل حالة أمنية مستدامة حقا لإسرائيل. تعمل روسيا بنشاط في ذلك الاتجاه. فقد عقد وزير الخارجية لافروف مؤخرا اجتماعا في موسكو مع أعضاء اللجنة المنشأة بموجب القرار الصادر عن مؤتمر القمة الاستثنائي المشترك لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في الرياض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الحالة في قطاع غزة. وقد أدان المشاركون بشدة الإرهاب بجميع مظاهره وأعربوا عن تضامنهم من أجل التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن وكفالة حماية المدنيين.

وينبغي لنا أيضا أن نواصل التركيز على التحضير لاستئناف عملية سلام تستند إلى أساس معترف به دوليا وتحظى بالتأييد في إطار الأمم المتحدة وترتكز على مبادرة السلام العربية لعام 2002، التي كان عاهل المملكة العربية السعودية الملك عبد الله قد طرحها وأيدها جميع أعضاء جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ويتعلق ذلك أساسابإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا وذات سيادة داخل حدود عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل. ومن الجلي أن التحرك نحو تحقيق ذلك الهدف يستلزم، إلى جانب الجهود المبذولة لمعالجة المسائل الإنسانية الحادة التي ذكرتها، إنشاء آلية دبلوماسية جماعية. ونحن على اقتناع بأن بلدان المنطقة – الدول العربية والإسلامية – ينبغي أن تضطلع بدور هام في تلك الآلية.

ومما يؤسف له أن المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، التي حُلت أساسا بقرار من الولايات المتحدة – فقد رفضت كما نعلم أن تعمل بتلك الصيغة – لم تضم ممثلين عن العالم العربي والإسلامي. فقد تألفت من روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وللتعويض عن ذلك القصور، دعونا، قبل الأحداث الحالية بوقت طويل، إلى أن تعمل المجموعة الرباعية بتنسيق كامل مع جامعة الدول العربية. وأقل ما يمكن قوله إن شركاءنا الغربيين قد استجابوا لذلك بفتور. ومن دواعي الأسف أن الأمم المتحدة لم تتخذ المبادرة اللازمة في ذلك الصدد. ونتيجة لذلك، لم تتح للمجموعة الرباعية أبدا الفرصة للاضطلاع بالمهام التي أسندها إليها مجلس الأمن التابع لمنظمتنا العالمية. وينبغي لآلية دعم خارجي محدثة للتفاوض على شروط تسوية طويلة الأجل ومستدامة تقوم على حل الدولتين أن تكون تمثيلية حقا وأن تشمل الأطراف الإقليمية التي تعرف جيدا مثل الأخرين، أو بالأحرى أفضل منهم، كيفية التوصل إلى حل عادل يستند إلى إطار

قانوني دولي متفق عليه. ونحن على استعداد للانخراط في هذا العمل حالما تنطفئ نيران التصعيد الإقليمي الحالي. وللأسف، لا يزال هناك طريق طويل لنقطعه.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر.

الشيخ آل ثاني (قطر): بداية، السيد الرئيس، نهنئ بلدكم الصديق على الإدارة الحكيمة لمجلس الأمن هذا الشهر، ونشكركم على عقد هذه الجلسة المهمة وإتاحة الفرصة لنا للمشاركة فيها. كما نشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على ما يبذلان من جهود في سبيل خفض التصعيد ووقف القتال في غزة.

لقد مرت على الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة سبعة أسابيع كارثية كان مجلس الأمن مطلعا خلالها باستمرار على أبعادها الخطيرة وغير المسبوقة وما تضمنته من انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. ومنذ بداية هذه الفترة سارعت دولة قطر – انطلاقا من إيمانها بأهمية الدبلوماسية والجهود السلمية في تسوية النزاعات، وبالتنسيق والعمل بشكل تكاملي مع الأشقاء في الدول العربية والإسلامية – إلى التواصل عن كثب مع الشركاء الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة، سعيا إلى خفض التصعيد وحقن دماء المدنيين ومعالجة المسائل الإنسانية، بما فيها إطلاق سراح الأسرى وإيصال المساعدات العاجلة.

وفي الأسبوع الماضي أثمرت الجهود الدبلوماسية الحثيثة – التي بذلت بتوجيهات واهتمام شخصي من صاحب السمو، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بالشراكة مع فخامة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، والرئيس الأمريكي، جو بايدن – اتفاقا تم بموجبه تطبيق هدنة إنسانية لمدة أربعة أيام وتم الاتفاق لاحقا على تمديدها ليومين إضافيين وإخلاء سبيل أكثر من 90 أسيرا من النساء المدنيات والأطفال المحتجزين في قطاع غزة و 210 من النساء والأطفال الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية. كما سمحت الهدنة بدخول المزيد من المساعدات الإغاثية التي تشتد الحاجة إليها في قطاع غزة.

نشكر أعضاء مجلس الأمن على الترحيب بهذه الجهود. ونأمل أن يتم البناء على ما تحقق حتى الآن لإنجاز اتفاق شامل ومستدام ينهي الحرب وسفك الدماء ويقود أيضا إلى محادثات جادة وإطلاق عملية سياسية تفضي إلى سلام شامل ودائم وعادل للشعب الفلسطيني الشقيق ونيله حقوقه المشروعة، وفق قرارات الشرعية الدولية.

كما نثني على جهود أعضاء المجلس التي أدت، بعد طول انتظار، إلى اتخاذ القرار 2712 (2023)، كخطوة أولى في الاتجاه الصحيح، تشمل مطالبة الأطراف بالامتثال للقانون الدولي والدعوة إلى هدن وممرات إنسانية عاجلة لفترات ممتدة والإفراج عن الرهائن والامتناع عن حرمان المدنيين من الخدمات الأساسية. ونتطلع إلى اتخاذ مجلس الأمن خطوات إضافية للمطالبة بوقف دائم لإطلاق النار واتخاذ إجراءات لضمان تدفق المساعدات الإنسانية الكافية وتأمين وصولها بدون عراقيل إلى المحتاجين كافة في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك إنشاء آلية لمراقبة المساعدات عبر المعابر وخطوط المواجهة ودعوة السلطة القائمة بالاحتلال إلى الامتثال إلى التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

نود أن نرى تطبيق القانون الدولي تطبيقا عادلا، بمعايير واحدة بلا تمييز أو تفضيل بين الأطراف، فصمت المجتمع الدولي وازدواجية المعايير التي يتعامل بها إزاء الفظائع والمجازر والجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين والمنشآت المدنية والإغاثية والإنسانية، يظل وصمة عار على جبين الإنسانية ومن شأنه تقويض الثقة في النظام الدولي ومنظماته.

إن حلقة العنف الراهنة تلقي بمسؤولية على المجتمع الدولي، وتحديدا مجلس الأمن، أن لا يسمح باستمرار هذا الوضع. فقد آن الأوان للعمل الجاد واتخاذ إجراءات حقيقية نحو تحقيق السلام العادل والشامل. وقد أثبتت الأحداث الراهنة أن أي محاولات للالتفاف على التسوية العادلة، سواء بحلول جزئية ومناورات سياسية لا ترمي إلا

للمماطلة وكسب الوقت أو باستخدام القبضة الحديدية بمختلف أشكالها العنيفة بهدف التخلص من الشعب الفلسطيني، محاولات مصيرها الفشل، فالشعب الفلسطيني باق ولن يتخلى عن حقوقه، لا سيما حقه في تقرير مصيره والاستقلال الوطني.

نحن دعاة سلام، ولسنا دعاة حرب. فبدلا من إطلاق الأكاذيب تجاه الدول العربية، كان الأجدر العودة إلى المراجع والإجابة على السؤال المحوري: أين خطة السلام التي وافقت عليها إسرائيل ولم تمنح الشعب الفلسطيني دولته المستقلة وحقوقه؟ ولهذا، فعند الحديث عن المرحلة التي تلي الحرب، لا بد من التأكيد على أن قطاع غزة جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، التي يجب أن تكون تحت حكم وقيادة فلسطينية ووحده الشعب الفلسطيني يملك القرار فيها والتأكيد على أن لا سلام في المنطقة من دون تسوية شاملة وعادلة ودائمة، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، على أساس مبدأ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، ونيل الشعب الفلسطيني جميع حقوقه.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية مصر العربية.

السيد سليم (مصر): السيد الرئيس، أتوجه بالشكر لجمهورية الصين الشعبية – الرئيس الحالي لمجلس الأمن – على جهودها الحثيثة لقيادة المجلس في هذا الظرف الدقيق ولمواقفها الداعمة لوقف الحرب الجارية على الأرض الفلسطينية. كذلك أتوجه بالشكر للأمين العام على إحاطته القيمة.

على الرغم من ما تمت الإشارة إليه خلال مناقشات اليوم، فإن مصر، منذ بداية هذا النزاع في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أكدت وعلى أعلى المستويات إدانة استهداف المدنيين، من أي جانب، إدانة مطلقة غير مشروطة. ومع ذلك، واصل التدمير الذي يشهده قطاع غزة حدا غير مسبوق، حيث بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين ما يزيد عن 000 15 مدني، من بينهم 000 6 طفل و 000 4 امرأة. وتم تدمير أكثر من نصف المساكن بالقطاع واستهداف المنظومة الصحية بالكامل وبلغت أعداد النازحين حوالي ثلثي سكان القطاع.

كما تزامن كل ذلك مع استمرار حالة الحصار والتجويع وغلق المعابر الإسرائيلية وتعطيل وصول المساعدات الإنسانية – انتهاكات جسيمة وواضحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. مأساة إنسانية بكل معاني الكلمة، لا يمكن تبريرها تحت أي ذريعة. وعلى الرغم من ذلك، ما زلنا نفاجأ بأن دولا نصبت نفسها مدافعة عن الشرعية الدولية وحقوق الإنسان تمتنع عن توصيف ذلك بأنه مخالفة للقانون الدولي الإنساني وتكتفي بالمطالبة بأن يتم احترام هذا القانون رغم عدم الاكتراث بنداءاتها.

لا يمكن أن ينطبق مفهوم الدفاع عن النفس على المخالفات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. أي دفاع عن النفس هذا الذي يسمح لقوة احتلال بقمع وتدمير حياة الشعب الذي تحتله؟ ووفقا لأي قوانين دولية تتم شرعنة الدفاع عن النفس في مواجهة شعب يطلب القانون الدولي الاحتلال باحترام آدميته واحتياجاته الإنسانية؟

رغم تحذيراتنا وتحذيرات دول العالم أجمع من مخاطر استهداف المدنيين في قطاع غزة، فإن النهج الإسرائيلي على مدار أكثر من 50 يوما لا يمكن تفسيره إلا بكونه سياسة متعمدة لجعل الحياة في قطاع غزة مستحيلة من خلال استهداف المنشآت المدنية والطبية والمساكن ودفع سكان الشمال إلى النزوح جنوبا في قطاع يعاني بالأساس من كثافة سكانية عالية ومن حصار قاس منذ سنوات. إن سياسة التهجير القسري والنقل الجماعي التي رفضها العالم واعتبرها انتهاكا للقانون الدولي، ما زالت هدفا لإسرائيل، ليس فقط من خلال التصريحات والدعوات التي صدرت عن مسؤولين إسرائيليين، وإنما من خلال خلق واقع مرير على الأرض يستهدف طرد سكان غزة الفلسطينيين من أرضهم وتصفية قضيتهم، من خلال عزل الشعب عن أرضه والاستحواذ عليها. ويحدث ذلك دون أن ينهض المجتمع الدولي للحيلولة دونه كما تقاعس في السابق مراراً وتكراراً عن مواجهة الضم والهدم والاستيطان والقتل خارج القانون والممارسات غير الشرعية سكت عنها المجتمع الدولي، فتم تكريسها وتمادت وأمعنت فيها دولة الاحتلال.

ولا يخفي عليكم، إن ما يحدث في غزة أمام أعين العالم، يقابله في الضفة الغربية سياسة شبيهة لطرد سكانها من أبناء الشعب الفلسطيني،

سواء من خلال إطلاق العنان لعنف المستوطنين، أو من خلال عمليات الهدم والطرد والاقتحامات العسكرية لمدن الضفة، فضلاً عن التهام الأرض من خلال عمليات استيطانية ممنهجة تكرس الاحتلال غير الشرعي. وتؤكد مصر مجدداً أمام مجلسكم الموقر، رفضها الكامل لأية نوايا أو خطط أو محاولات تستهدف تصفية القضية الفلسطينية من خلال نقل الشعب الفلسطيني من أرضه المحتلة منذ عام 1967، وتحذر من تأثير هذا التوجه على السلام في المنطقة بأسرها، وتدعو المجتمع الدولي للوقوف بقوة أمام جميع الممارسات التي قد تؤدي إلى ذلك.

"اليوم الحالي" أم "اليوم التالي"؟ جدل يتزايد الحديث فيه رغم أن الإجابة واضحة استناداً للمنطق السليم وللشرعية الدولية، وهي ضرورة وقف تلك الحرب اللعينة وحفظ الأرواح وحماية المدنيين من ويلاتها، قبل أن نفكر في ملامح اليوم التالي. وتعمل مصر على تفعيل قرار مجلس الأمن بشأن الهدن الإنسانية. ونجحت بالتعاون مع الشقيقة قطر ومع الولايات المتحدة في تفعيل صفقة تبادل سجناء ورهائن تتضمن أيضاً نفاذاً للمساعدات إلى غزة جنوباً وشمالاً.

وستستمر مصر في جهودها لإطالة زمن الهدنة والعمل على التوصل لوقف لإطلاق النار، ووقف الحرب والدمار. وندعو مجلس الأمن لدعم تلك الجهود ولدعم جهود محاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت بحق المدنيين، أيا كانوا. لقد طالبت مصر منذ اليوم الأول بضرورة إطلاق سراح الرهائن المدنيين، وأدانت أي تعرض للأبرياء. لكننا نتساءل عن موقف المجتمع الدولي ومجلسكم الموقر إزاء السجناء الفلسطينيين من الأطفال والنساء الذي عانوا لسنوات من الحبس في ظروف قاسية دون توجيه اتهامات أو الخضوع لمحاكمة. أليس هؤلاء أيضاً رهائن لدى دولة الاحتلال؟

نعمل كذلك بالتوازي مع شركائنا في اللجنة التي تم تشكيلها خلال القمة العربية الإسلامية التي عقدت بالرياض، من أجل النفاذ الإنساني لقطاع غزة. وقمنا في هذا الصدد بتقديم مشروع قرار لمجلسكم الموقر للنظر فيه، وهو مشروع غير مسيس يركز فقط علي الجانب الإنساني وعلى إنقاذ 2,5 مليون شخص بريء، هم أهل غزة. وندعوكم للتعاطي معه بالإيجابية والمسؤولية التي ترتقي للمأساة الإنسانية غير المسبوقة، وبما يؤدي إلى زيادة ملموسة في حجم المساعدات الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.

فما تم توفيره حتى الآن والذي أسهمت مصر بنسبة 70 في المائة منه منفردة، لا يكفي لاحتياجات 2,5 فلسطيني. وندعوكم أيضاً إلى تفادي ازدواجية المعايير، وأن تتم ترجمة تصريحاتكم المتعاطفة مع أهل غزة إلى واقع.

بل ونرى أن أي محاولة لتعطيل مشروع القرار هي بمثابة مباركة للحصار وتجويع للأطفال والنساء وتركهم بلا مأوى أو حد أدنى من الرعاية الصحية في ظروف في منتهى القسوة مع دخول فصل الشتاء.

أما فيما يتعلق بالـ "اليوم التالي"، ورغم أن ملامحه لم تتضح بعد نظراً للغموض المتزايد لأهداف الحرب الحالية، إلا أننا لا نرى بديلاً عن العمل على معالجة جذور الصراع والمسببات الحقيقية للمآسي التي نشهدها اليوم. إن معالجة القضية الفلسطينية بشكل كامل يفضي إلى إنهاء الاحتلال. وبدون ذلك، فإن نتائج جهودنا جميعاً ستظل مؤقتة، وستتكرر جولات العنف، ولن يتحقق الأمن والاستقرار الذي تنشده المنطقة بما في ذلك إسرائيل ذاتها.

ويجب أن نتفق جميعاً أن عهد اللغو بلا طائل يجب أن ينتهي. وعلينا التكاتف من أجل إنفاذ الحل الوحيد المتفق عليه دولياً وهو حل الدولتين، إنفاذه وإنقاذه، وليس فقط دعمه بالتصريحات، وأن يتواكب مع ذلك اعتراف من لم يفعل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية. كما أدعو مجلسكم الموقر إلى قبول عضوية دولة فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، فهو أمر من صميم صلاحيات مجلسكم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أتوجه لجميع الأطراف المهتمة بالـ "اليوم التالي"، نعم لقد حان الوقت للعمل الجاد. ونحن على استعداد للتعاون مع الجميع، دون استثناء، لصياغة الإطار السياسي والخطوات اللازمة لإنهاء المرحلة الانتقالية، التي بدأت في أوسلو، والبدء في تنفيذ حل

الدولتين من خلال تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة الأراضي، على خطوط الرابع من حزيران/يونيه للعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. هذا هو "اليوم التالي" الذي يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه، ويوفر للشعب الإسرائيلي الأمان، ويتيح لكافة شعوب المنطقة الأمن والاستقرار والتعايش المشترك والتعاون من أجل التنمية والازدهار، بما يتسق مع قيمنا الإنسانية المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): تترأس المملكة العربية السعودية اللجنة الوزارية المكلفة من قبل القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية. أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية المملكة العربية السعودية.

الأمير سعود (المملكة العربية السعودية): معالي رئيس مجلس الأمن، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، السيد وانغ يي، معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، أصحاب المعالي والسعادة، أودّ في البداية أن أشكر جمهورية الصين الشعبية على إدارتها الحكيمة خلال رئاستها لمجلس الأمن، وعلى دعوتها لعقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة التطورات الجسيمة في فلسطين. كما أتوجّه بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، على إحاطته المهمة إزاء تنفيذ القرار 2712 (2023) الذي اتخذه المجلس بشأن الأوضاع في غزة، ونقدّر دوره وجهوده البنّاءة في هذا الشأن.

ها نحن نلتقي مرة أخرى في هذا المجلس تحت ظل ذات الظروف العصيبة والمؤلمة في قطاع غزة. ومنذ الجلسة السابقة (انظر S/PV.9486)، وصل مجموع الضحايا المدنيين في غزة إلى أكثر من 14 000 قتيل، 67 في المائة منهم من النساء والأطفال. كما تعدى مجموع النازحين 1,5 مليون شخص، هُجّروا من منازلهم نتيجة التصعيد العسكري المريع لقوات الاحتلال الإسرائيلي، في انتهاك متواصل لمواثيق وقرارات الشرعية الدولية، ومبادئنا الإنسانية المشتركة. ولا يزال الغياب التام لآليات المحاسبة الدولية هو السائد في ظل عجز هذا المجلس عن اتخاذ أية إجراءات رادعة أمام هذه الانتهاكات.

انطلاقاً من رفضنا القاطع لهذا الواقع المرير، وضرورة التحرّك لإنهائه، استضافت المملكة العربية السعودية القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية في الرياض، بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بحضور قادة دول وحكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. وقد صدر عن القمة قرارات تمثل إرادة الشعوب العربية والإسلامية، تسعى لحقن الدماء، وإيصال المساعدات دون قيود، وإيقاف الانتهاكات، وتجاوز الأزمة والمعاناة غير المبررة في فلسطين، والوقوف بجانب الشعب الفلسطيني لتحقيق مطالبه المشروعة باستعادة أراضيه المحتلة وإقامة دولته المستقلة، مطالبةً المجتمع الدولي ومؤسساته القيام بمسؤولياته تجاه تحقيق ذلك، دون تعطيل.

ورسالتنا واضحة وموحّدة، بعد القمة العربية الإسلامية المشتركة، وهي: وقف فوري ودائم لإطلاق النار يؤسس لعملية سلام جادة وذات مصداقية. وندعو الدول التي تنشُد السلام والعدالة، وتسعى للحفاظ على شرعية ومتانة النظام الدولي، الذي اهتزت مصداقيته إثر تعاطيه البطيء مع هذه الأزمة الإنسانية، أن تضم أصواتها إلى صوتنا.

لقد رحّبت المملكة بالهدنة الإنسانية، وثمّنت الجهود القطرية والمصرية والأمريكية في إتمامها. تشكل الهدنة خطوة أولى لتحرير الأسرى والمحتجزين، وتمكين عودة النازحين وإدخال المساعدات الكافية والوافية لهم. إلا أن هذه الخطوة غير كافية، بالذات في ظل القيود المستمرة على عدد شاحنات المساعدات التي تدخل غزة. لا بد أن يتم إيصال المساعدات بشكل مستمر ومستدام وكاف، دون قيود غير مبررة وتعقيدات إضافية، لأن وضع المدنيين لم يعد يستحمل أي تأخير في وصول المساعدات الماسة إليهم. كما يجب تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2712 (2023) بشكل كامل، والبناء عليه بوقف شامل وفوري لإطلاق النار. فالهدنة لا تعفي الجانب الإسرائيلي من مسؤولياته في إطار القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. إن الذرائع الواهية للدفاع عن النفس غير مقبولة وغير معقولة في ظل مشاهد المآسي الإنسانية المتكررة بشكل يومي في غزة. إن السماح باستمرار التصعيد العسكري فور انقضاء الهدنة، والرجوع خطوتين إلى الوراء، سيشكل وصمة عار على هذه المنظمة وعلى مجلسكم الموقر.

سمعنا خلال هذه الجلسة أن الماء والغذاء والدواء لن يفضي بنا إلى حل. إذاً، ماذا سيفضي بناء إلى الحل؟ مزيد من الموت؟ مزيد من المعاناة للمدنيين؟ لا. إن ما يقربنا من الحل هو وقف إطلاق النار واستجابة إسرائيل لمساعي السلام التي استمرت لعقود، حيث قدمت المملكة العربية السعودية خطة السلام العربية في قمة فاس العربية عام 1982، كما قدمت مبادرة السلام العربية في قمة بيروت العربية عام 2002، وأيدتها منظمة التعاون الإسلامي، كما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل عام 1993. فأين خطة السلام الإسرائيلية؟ وأين الاعتراف الإسرائيلي بدولة فلسطين؟ نحن دعاة سلام، ولطالما كان السلام خيارنا الاستراتيجي، ونريده أن يكون خيار الجانب الآخر أيضا. لقد حان الوقت لصدور اعتراف دولي، بقرار من مجلس الأمن، بدولة فلسطين المستقلة، وأن تنال العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ونجدد دعوتنا لعقد مؤتمر دولي للسلام، برعاية الأمم المتحدة، تنطلق من خلاله عملية سلام جادة وذات مصداقية تكفل تنفيذ حل الدولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد الصفدي (الأردن): ثلاثة وثلاثون يوما مضت منذ جئتكم وزملاء آخرون نطلبكم قراراً يفرض وقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المُحتل (انظر S/PV.9453). لم يصدر القرار. ولم يتوقف العدوان. استشرس أكثر، وزاد همجية، ودموية، ووحشية.

اعتبرت إسرائيل صمت المجلس على عدوانها تغطية لجرائمها، فسرقت حياة 3750 طفلاً فلسطينياً آخر منذ اجتماعنا في الخامس والعشرين من الشهر الماضي، ليصل عدد الأطفال الذين ارتقوا نتيجة عدوانها إلى 6150 من دون إحصاء من يزال منهم مدفونا تحت الأنقاض، ومن دون عد 61 طفلاً ارتقوا منذ بدء العدوان في الضفة الغربية، آخرهم آدم سامر الغول (8 أعوام)، وباسل سليمان أبو الوفا (15 عاما) قتلهما الاحتلال أمس. بعض هؤلاء الأطفال قتله الفسفور الأبيض الذي استخدمه الاحتلال. بعضهم قتله مرض منعت إسرائيل وصول دوائه. وآخرون ارتقوا في ركام بيوت دمرتها قنابل إسرائيل الدقيقة. دمهم نور. دمهم حق. هذه هي العدوانية الإسرائيلية الانتقامية الفجة، التي ما يزال بعض يبررها دفاعا عن النفس، في تجاوز آخر للقانون الدولي، الذي ينص حاسما، أن لا حق لمحتل في الدفاع عن النفس. هذه هي الانتقامية التي قتلت 15 ألف فلسطيني من أهل غزة، والتي لم تسمح منذ الحادي والعشرين من الشهر الماضي بدخول إلا حوالي 4757 شاحنة مساعدات، أي ما لا يكاد يغطي حاجة ثلاثة أيام ونصف خلال 38 يوماً حسب تقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، التي قالت إن قطاع غزة المحاصر يحتاج 800 شاحنة من المساعدات يومياً.

تغذي هذه المجزرة غرائز عنصريين إسرائيليين اعتادوا نكران إنسانية الفلسطينيين، وجعلوا منابرهم الوزارية والبرلمانية منصات كراهية، تنطلق منها سياسات قتل الفلسطينيين، وتشريدهم، وتهجيرهم، وتجويعهم، وانتهاك حرمة مقدساتهم، واستباحة حقهم في الحياة، وحقهم في الكرامة، وحقهم في الحرية. من يريد حماية شعبه، لا يسرق حياة شعب آخر، ويسلح المستوطنين، ويحمي إرهابهم. من يريد أمن شعبه، لا يستعمر أرض شعب آخر، ويسجن أطفاله، من دون محاكمة، وبلا رحمة. الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية هو سبب الصراع، وهو أساس الشر. زواله هو سبيل الأمن، وطريق السلام، للفلسطينيين، وللإسرائيليين ولكل شعوب المنطقة. يكذب من يقول لكم إن الصراع ديني. يحاول عبثا أن يزور التاريخ، وأن يزور الراهن الذي تتحدى بشاعته التي يفاقمها الاحتلال بدم الأبرياء، ومعاناتهم إنسانيتنا المشتركة. هناك صراع لأن هناك احتلالا غاشما، وظلما سافرا، سرق ماضي شعب كامل، ويدمر حاضره، ويحاصر مستقبله في ضيق قمعه وكراهيته.

الزملاء الأعزاء، التنمر أداة منعدم الحجة، وفاقد المنطق، وهشيش الطرح. لا تذعنوا لتنمر من اعتمد البطش منهجاً، فيهاجم أمين عام الأمم المتحدة، مرة، واليونسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مرة أخرى،

وكل من يقول لا للقتل، ولا للتجويع، ولا للحصار، ولا لخرق القانون الدولي. نحن، العرب، قدمنا طرحا كاملا لسلام كامل ينعم في ظله الفلسطينيون والإسرائيليون بالأمن. مبادرتنا العربية تعود للعام 2002. ماذا قدمت إسرائيل التي رفضت مبادرتنا لتحقيق السلام لتجلب السلام لشعبها وللفلسطينيين؟ ماذا فعلت غير تكريس الاحتلال؟

الزملاء الكرام، نطلب أن يفرض مجلس الأمن وقف النار لينته العدوان. ونطلب أن يفرض المجتمع الدولي زوال الاحتلال لينته الصراع. كلكم تدعمون حل الدولتين، الذي يعني، تعريفا، انتهاء الاحتلال. عملية سلمية جديدة تمتلك إسرائيل قدرة جعلها مفاوضات عبثية لن تنتج هذا الحل. ثمة سبيل واحد للسلام الذي ننشده جميعا، وهو أن يعتمد مجلس الأمن قرارا ملزما يعترف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة بحدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، ويفرض أيضا إطلاق خطوات محددة الزمن لتنفيذه، ويمنع الخطوات الإسرائيلية الأحادية اللاشرعية، التي تكرس الاحتلال، وتقتل فرص السلام، وتقتل الإيمان به. استجابة إسرائيل لهذا القرار تحقق السلام والأمن للإسرائيليين وللفلسطينيين، وتضع المنطقة على طريق مستقبل لا خوف فيه، ولا قهر، ولا كره. رفضها يعني إصرارها على أن يظل الصراع مصير منطقتنا، ويجب أن يضعها في مواجهة فعل دولي لاجم، يحاصر غطرستها، ويعاقب تعنتها، ويجعل كلفة احتلالها عالية حد استحالة استمراره. بغير ذلك، سيبقى الصراع، وستتفجر بعد الحرب على غزة حروب، فللحرية باب، في كل زمان، وفي كل مكان.

أحبطت إسرائيل جهد تحقيق السلام على مدى الثلاثين عاما الماضية، فحالت دون المنطقة وحقها بالأمن والاستقرار. لا تسمحوا لها أن تُغرق المنطقة في دوامات دم وصراع لثلاثين سنة أخرى.

الزملاء الأعزاء، إرادة الحياة أقوى من غرائزية القتل. فطرة الحرية أصلب من نزعة البطش. ما أن أتاحت الهدنة للفلسطينيين مساحة تنفس حتى سار أهل غزة شمالا نحو حواريهم المدفونة بركام بيوتهم. ما أن توقفت قنابل إسرائيل عن تدمير غزة حتى خرج أطفالها إلى شوارعها يلعبون ويحلمون. ما أن دفن وائل الدحدوح زوجته وابنته وابنه وحفيدته الرضيعة، حتى امتشق ميكروفونه، يحكي صمود شعبه، الشعب الفلسطيني، الذي يريد العدالة وينشد الحرية ويطلب الحق ويستحق الحياة.

اليوم، هو اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ليكن التضامن حقيقيا، ينهي سفك دم أبنائه في غزة وفي الضفة الغربية؛ ويؤكد له أن العالم يقف مع حقه في الحرية وتقرير المصير وضد الاحتلال وظلم الاحتلال. الاحتلال والسلام نقيضان لا يجتمعان. الاحتلال والأمن ضدان لا يلتقيان.

نحن نريد السلام عادلا وشاملا ودائما، سلاما سبيله الوحيد هو إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، والقدس المحتلة عاصمة أبدية لها، على خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، لتعيش في أمن وسلام إلى جانب إسرائيل. هذا السلام، حق لكل شعوب المنطقة؛ حق للفلسطينيين وحق للإسرائيليين؛ طريقه واضحة، وتحقيقه مسؤولية دولية. قفوا بوجه من يحول دونه، افرضوا هذا السلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية تركيا.

السيد فيدان (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر رئاسة الصين لمجلس الأمن هذا الشهر على عقد هذه الجلسة.

نجتمع في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني للحديث عن كارثة أخرى تقاسيها تلك الأمة النبيلة والصامدة. لقد تناول جميع المتكلمين الذين سبقوني تقريبا خطورة المأساة الإنسانية في غزة. إن الهجمات الإسرائيلية الوحشية على غزة وسكانها تشكل جرائم حرب. ونحث جميع الدول المتحضرة على أن تنأى بنفسها عن تلك الجرائم. وفي هذه الأوقات العصيبة، نحتاج إلى مؤسسات عالمية قوية لإنفاذ القانون الدولي وحماية البوصلة الأخلاقية للإنسانية.

وللأسف، لم يف مجلس الأمن مرة أخرى بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة عهد إليه بذلك. ولم يتمكن من الدعوة بصوت واحد إلى وقف فعال لإطلاق

النار. وعلاوة على ذلك، لا يستطيع المجلس حتى أن يوفر سبيل انتصاف لرفع الظلم التاريخي الذي يعاني منه الفلسطينيون منذ عقود عديدة. من المؤكد أن ذلك الشلل سيؤثر على قدرة المجلس على التصدي للأزمات العالمية الأخرى ويزيد من تآكل مصداقيته في أعين البشرية. كما أنه يدمر النظام الدولي القائم على القواعد الذي أنشئت الأمم المتحدة على أساسه.

وبدون القانون الدولي والمبادئ والبوصلة الأخلاقية، نكون جميعا في غمار المجهول. إن لم نحل المشكلة قريبا، فسوف تلاحقنا جميعا مرة أخرى جميع صنوف التطرف المتفاقم، الذي سيستمد زخمه من الإفلات من العقاب والظلم. يتظاهر الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم تضامنا مع فلسطين. إن غضب وإحباط تلك الجماهير في مواجهة الفظائع الإسرائيلية قد يفضي لاضطرابات اجتماعية في العديد من البلدان. توقعاتهم من مجلس الأمن واضحة: يجب أن يكفل وقف إطلاق النار الذي يؤدي إلى وقف الأعمال القتالية وتمكين المساعدة الإنسانية من دخول غزة بدون عوائق.

إن تمديد فترة التوقف لأسباب إنسانية في غزة، فضلا عن تبادل الرهائن والمحتجزين في هذا الصدد، يعطي بصيص أمل. غير أننا نتابع بقلق بالغ بعض السيناريوهات بشأن ما بعد ذلك. لقد زودت تلك المداولات إسرائيل بالمزيد من الحجج لاقتلاع الملايين من سكان غزة من وطنهم وفرض نظام قمعي عليهم. ولذلك، ينبغي أن نترجم هذه الفترة الحالكة إلى فرصة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وإلا فإن ما نراه اليوم من أعراض ستكون أكثر كارثية غدا.

قبل أحد عشر عاما من اليوم، صوتنا في الجمعية العامة لتأييد مركز فلسطين كدولة مراقب غير عضو (قرار الجمعية العامة 67/19). وحالما نسمح للفلسطينيين بأن تكون لهم دولتهم الفاعلة التي تتمتع بجميع حقوق الدولة وامتيازاتها وقدراتها، فإن معظم التحديات التي نواجهها اليوم ستختفي. هذه المرة، يجب علينا جميعا أن نشمر عن سواعدنا وأن ننجز العمل بعملية سلام تقوم على أساس الحل القائم على وجود دولتين، والتي تضمن الأمان المطلق لإسرائيل وفلسطين.

وينبغي أن تتمكن إسرائيل وفلسطين من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود ما قبل عام 1967، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. وعلينا أيضا أن نتأكد من تنفيذ هذه التسوية، على عكس التجارب السابقة. ومع مراعاة ذلك، طرحت تركيا فكرة آلية ضمان. وهذه الآلية ستصون السلام وتحول دون حدوث انتهاكات من جانب أي من الطرفين. ويمكن توخي ذلك في العملية المؤدية إلى الاتفاق النهائي وأن تصبح جزءا من الاتفاق. ونفهم من بيانات شركائنا العديدين أن آلية من هذا القبيل مطلوبة بالفعل وتحظى بالدعم.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أدعو جميع أصدقائنا وزملائنا مرة أخرى إلى التكاتف والتوافق لوقف الفظائع المستمرة بدون تأخير ورفع المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، وهو أمر طال انتظاره.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): عدت إلى مجلس الأمن لحضور هذه الجلسة لأنني أريد أن أكون على الجانب الصحيح من التاريخ، وأن أدافع عن العدالة والإنسانية للفلسطينيين.

ما فتئت إندونيسيا غاضبة إزاء تطور الحالة في غزة. وتشعر إندونيسيا أيضا بقلق بالغ متزايد إزاء تطور الحالة في الضفة الغربية، مع تزايد عدد الهجمات على الفلسطينيين، بما في ذلك مخيمات اللاجئين. وبينما يتم إطلاق سراح السجناء كجزء من الهدنة الإنسانية، يتم احتجاز نفس الأعداد تقريبا من السجناء الجدد بشكل تعسفي في الضفة الغربية. متى ستتوقف هذه الفظائع؟ متى سيتم تحرير غزة والضفة الغربية وفلسطين؟ هل سيكون لهم مستقبلهم؟

وأود أن أكرر ما قلته الشهر الماضي في هذه القاعة (انظر S/PV.9451): تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن. وبالتأكيد، أرحب باتخاذ القرار 2712 (2023). كما أرحب بتمديد الهدنة الإنسانية وإطلاق سراح الرهائن والسجناء.

ومن لمحة السلام تلك، يمكننا أن نرى بصيص أمل، مع لم شمل الأسر ووصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها. لكن هل هذا يكفي؟ كلا، هذا غير كاف. إن الهدنة الإنسانية محدودة جدا وهشة جدا، ولن تتيح تهيئة حالة أفضل في غزة. لقد ذكر رئيس الوزراء نتنياهو أنه سيستأنف عملية عسكرية كاملة عندما تنتهي الهدنة الإنسانية. لا يسعني فهم تصريحه، ولا أستطيع أن أفهم ما إذا كان مجلس الأمن سيسمح بحدوث ذلك التهديد المستمر ضد الإنسانية.

يجب على المجلس أن يعمل على صون الثقة في النظام المتعدد الأطراف. ويجب على المجلس أن يكفل عدم استئناف الأعمال القتالية بدافع الانتقام وأن يعمل معا بما يتجاوز هدنة إنسانية إلى وقف دائم لإطلاق النار. ذلك لأن يوما آخر بدون قتال هو يوم يستحق النضال من أجله. ثمة حاجة إلى مزيد من العمل لإحداث تأثير كبير في غزة والضفة الغربية وفلسطين.

أولا، ينبغي أن يكفل إيصال القدر الكافي من المساعدات الإنسانية بسرعة وبدون عوائق وبأمان مع رصدها جيدا وبصورة مستدامة في جميع أنحاء غزة.

ثانيا، ضمان التقيد بالقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، بحيث تقوم جميع الأطراف بحماية حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، والحفاظ على حرمة البنية التحتية العامة، ولا سيما المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة وأماكن اللجوء التابعة للأمم المتحدة.

ثالثا، أهمية وقف إطلاق النار لإنهاء جميع الأعمال القتالية.

وينبغي ألا ننسى أن لفلسطين الحق في أن تكون لها دولة مستقلة، على أساس حل الدولتين. وهذا هو الوقت المناسب لاستئناف عملية السلام. وإذ نحيي اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني لهذا العام، وينبغي أ لا نغض الطرف أو نلتزم الصمت إزاء كفاح الأبرياء في غزة، ذنبهم الوحيد في هذه الحالة أنهم ولدوا فلسطينيين.

الرئيس (*تكلم بالصينية*)**:** أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في جمهورية سلوفينيا.

السيدة فاجون (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة على المستوى الوزاري. ويشرفني أن أخاطب مجلس الأمن للمرة الأولى، وأن أفعل ذلك في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

خلال عطلة نهاية الأسبوع، اختتمت زيارتي إلى الشرق الأوسط. وعقدت مع زميلي البرتغالي اجتماعات عديدة في إسرائيل وفلسطين والأردن ومصر. ونظرا لتأجج المشاعر حول هذا الموضوع، فمن الأهمية بمكان إفساح المجال للدبلوماسية التي تؤدي إلى التوصل لحل سياسي. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يضطلعا بدور رئيسي في هذا الصدد.

أولا، إن التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار أمر ملح. فالناس في غزة يعانون من أهوال لا توصف. وأشعر بانزعاج بالغ من الحصار المفروض على غزة ونقص المواد الأساسية. وفيما يتعلق بالبيان الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية أمس، يساورني القلق بشكل خاص إزاء الحالة الصحية على أرض الواقع. وأرحب بزيادة مستويات المعونة التي وزعت في الأيام الأخيرة، وأحث على فتح المزيد من المعابر. فلا تزال المساعدات المقدمة دون مستوى الاحتياجات الماسة. وأود أن أبلغ مجلس الأمن بأن سلوفينيا زادت من دعمها الإنساني وأنها مستعدة للاضطلاع بدور نشط في إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للأطفال. وأشعر بالفزع إزاء التقارير التي تفيد بوقوع هجمات على المدنيين والمدارس والمستشفيات ومرافق الأمم المتحدة وغيرها من الأهداف المدنية. إن عدد الضحايا مفجع. وثلثا إجمالي الضحايا في غزة هم من النساء والأطفال. لا بد من حماية المدنيين. إن ما نشهده اليوم في غزة انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني. فحتى الحروب لها قواعد. وأرحب بالاتفاق على إطلاق سراح الرهائن والسجناء وعقد هدنة إنسانية. ونشيد بجهود جميع المعنيين، ولا سيما قطر ومصر والولايات المتحدة، في التوصل إلى الاتفاق. ومرة أخرى، يجب أن ينتهي النزاع الآن.

ينبغي أن يكون بمقدورنا، بشكل جماعي، أن ندين جميع أشكال الإرهاب. وأتفهم معاناة الأمة الإسرائيلية وألمها وضعفها في أعقاب

الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وأدعو حماس مرة أخرى إلى إطلاق سراح جميع الرهائن فورا. وأود أن أكون واضحة. إنني أدين جميع أشكال التطرف. وأشعر بقلق عميق إزاء تأثير الحرب على أطفال غزة. وأشعر بالقلق أيضا إزاء التصعيد في الضفة الغربية، ولا سيما عنف المستوطنين والتوسع المعلن في مستوطنات غير قانونية إضافية، وكذلك في جنوب لبنان. وستكون للأزمة آثار أوسع نطاقا في المستقبل، بما في ذلك احتمال انتشار التطرف والأيديولوجيات المتطرفة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد. ونحن الأوروبيون مستعدون لأن نشارك في تحقيق سلام طويل ودائم. وأشكر الأمين العام ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والأمم المتحدة بأسرها على دورهم النشط ودعوتهم الواضحة لأن تسود الإنسانية. وأود أن أعرب عن تعازي لوفاة موظفي الأمم المتحدة في غزة. ويجب أن نعترف بأننا فشلنا في اختبار الإنسانية. وبصفتنا عضوا منتخبا جديدا، أود أن أشدد على أنه يجب على المجلس أن يكثف جهوده.

لقد مرت 30 عاما على توقيع اتفاقات أوسلو، وأجراس الإنذار في كل من الضفة الغربية وغزة تدق منذ سنوات. والجولة الأخيرة من النزاع لا تجلب السلام ولا الأمن لأحد في المنطقة. ولذلك، فإنني أؤيد بقوة عقد مؤتمر دولي للسلام من أجل الاتفاق على خطة سلام تفضي إلى حل قائم على وجود دولتين، تعيش فيها إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في تعايش سلمي. والضمان الوحيد لسلامة الإسرائيليين وأمنهم هو الاعتراف بالدولة الفلسطينية. وتؤيد سلوفينيا جميع المبادرات الرامية إلى إيجاد حل سياسي قابل للتطبيق للنزاع.

إن صور الدمار والأنقاض في غزة كارثية – أنقاض فقدت تحتها أرواح وأسر كثيرة؛ وأنقاض اعتاد الأطفال على تسميتها منزل؛ وأنقاض تركها الكثيرون وراءهم للعثور على مكان أكثر أمانا. لقد نشرت اليونيسف مؤخرا صورة لمحمد البالغ من العمر 8 سنوات يجلس على أنقاض منزل عائلته، ويطلب وقف إطلاق النار. وإذا كان لرسالة واحدة فقط من رسائلي للمجلس اليوم أن تبقى، فينبغي أن تكون أنني أنضم إلى دعوته إلى وقف إطلاق النار.

الرئيس (*تكلم بالصينية*)**:** أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ماليزيا.

السيد عبد القادر (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** تعرب ماليزيا عن تقديرها للصين بصفتها رئيسة مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة.

إنني هنا أحمل معي رسالة من الماليزيين المحبين للسلام، بقيادة رئيس الوزراء السيد أنور إبراهيم، الذين شعروا بقلق عميق وحزن شديد إزاء هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر على المدنيين وما تلاه من مذابح انتقامية ووحشية ضد أرواح بريئة في غزة. إن الصور المؤلمة للأطفال الذين قتلوا وشوهوا وقصفوا بالقذائف في أعقاب قصف إسرائيل العشوائي لمنازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم هزت مشاعرنا الإنسانية حتى النخاع.

وترحب ماليزيا باعتماد مجلس الأمن القرار 2712 (2023). ونشيد بأعضاء المجلس على حكمتهم في التوصل إلى حل توفيقي. لقد كان القرار إنجازا كبيرا يحدد التدابير المؤقتة التي تمس الحاجة إليها لمعالجة الحالة الإنسانية الأليمة في غزة. ويجب على جميع الأطراف احترام القرار وتنفيذه بالكامل. ولذلك، نرحب بالهدنة الإنسانية، التي بدأت في 21 تشرين الثاني/نوفمبر وتم تمديدها. ولكن يجب أن نلاحظ أن هذا ليس هو الحل. يجب أن يكون ذلك بداية لعملية سلام دائمة ووقف دائم لإطلاق النار. ونأسف لأن الأمر استغرق نحو سبعة أسابيع قبل الاتفاق على هدنة إنسانية. ومن المشين أن يموت حوالي 000 15 مدني بريئ، بمن فيهم حوالي 000 6 طفل، قبل التوصل إلى اتفاق لعقد هدنة إنسانية. فلم يتم الاتفاق عليها إلا بعد أن أصبحت غزة جحيما على الأرض ومقبرة للأطفال، وتحول نصف المنازل والمباني في غزة إلى أنقاض، وشرد أكثر من مليون من السكان قسرا. لم يتم الاتفاق على الهدنة إلا بعد أن فقد أكثر من 100 من موظفي الأمم المتحدة أرواحهم، مما جعل غزة أكثر النزاعات دموية على الإطلاق بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة.

يجب ألا نسمح باستمرار قتل الأرواح البريئة. ويجب ألا يموت المزيد من الأطفال أو يشوهوا أو يُيتموا. ويجب أن نوقف الحرب وألا نسمح أبدا بأن تلطخ يد أي شخص بدماء الأبرياء سواء بصورة مباشرة أو بتواطؤ. وتدعو ماليزيا مجلس الأمن إلى الإصغاء للصرخة المدوية لمواطني العالم الهلعين الذين ما فتئوا يطالبون بوقف إطلاق النار، فضلا عن النداءات القاطعة التي تكررها غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة والأمين العام. ويجب أن ينصب تركيزنا على تخفيف حدة الحالة الإنسانية الأليمة في غزة. ويجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية وإمدادات المعونة الإنسانية، بما في ذلك الضروريات المنقذة للحياة مثل الغذاء والماء والدواء والوقود، بدون عوائق وحسبما تقتضيه الاحتياجات. وترفض ماليزيا التشريد القسري للفلسطينيين، الذي يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي. وتشعر ماليزيا بقلق عميق إزاء اعتزام إسرائيل إنشاء ما يسمى بالمناطق الآمنة من جانب واحد، الأمر الذي رفضته الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية.

إن السبيل الوحيد لتحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية هو منح الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطين الحرة والمستقلة على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ويجب على مجلس الأمن أن يفي بما تُمليه تلك المسؤولية وأن يبدأ في اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لجعل حل الدولتين حقيقة واقعة. إنه الحل الذي يحظى بتأييد ساحق من المجتمع الدولي ويؤيده العديد من قرارات الأمم المتحدة.

ولا بد من إنهاء دورة العنف التي تقاسيها أجيال من الفلسطينيين منذ أمد طويل. ويجب أن يخرجوا من ظلام الحاضر إلى مستقبل أفضل وأكثر إشراقا. لقد أُهدر الكثير من الوقت، وأُزهقت أرواح بريئة كثيرة جدا. إن العالم بأسره يتطلع إلى مجلس الأمن ويعّول عليه. لقد خذل المجلسُ الفلسطينيين مرات عديدة جدا ولفترة أطول مما ينبغي. لقد حان الوقت التنفيذ. لقد حان الوقت لتصحيح المغامرات التاريخية السيئة للدول العظمى التي تسببت لأكثر من سبعة عقود في واحدة من أكثر عمليات القتل دموية واستمرار في التاريخ الحديث. وتلك هي الرسالة الواضحة، ليس من مواطني بلدي الماليزيين فحسب، بل من جميع مواطني العالم المحبين للسلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد أبو الغيط: اسمحوا لي أن أحصر حديثي اليوم في أربع نقاط رئيسية.

أولا، أن كل يوم يمر مع استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة، يبعدنا عن سلام مستدام في المستقبل. هذا القتل والتدمير بالجملة من ناحية، والعقاب الجماعي الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى، يزرع الكراهية والغضب في فلسطين والمنطقة لسنوات قادمة، ويترك جراحا مفتوحة لن تندمل بسهولة.

يجب أن نتأكد أن هناك كراهية متصاعدة من كافة الفئات في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، لما يشاهدونه من عمليات قتل مستمرة وبعنف بالغ. وبالتالي، فإن الساعين من أجل السلام عليهم إدراك الخطورة الكبيرة التي ينطوي عليها استمرار حرب مفتوحة تدار بهذا الشكل. ثمن هذه المذبحة المستمرة، لا يدفعه فقط المدنيون الفلسطينيون والأطفال والنساء الذين يفقدون حياتهم وحياة أحبائهم، وإنما سندفعه جميعا في مستقبل الأيام. لذلك، من الضروري العمل على وقف الحرب بشكل فوري، وتحويل الهدنة الإنسانية إلى هدنة مطولة ووقف كامل لإطلاق النار، وضمان استعادة الهدوء، ومساعدة الناس في غزة على استعادة الحد الأدنى من حياتهم الطبيعية. هذه مسؤولية مجلسكم في المقام الأول، ليس فقط تجاه ملايين المدنيين في غزة، ولكن نحو مستقبل السلام والاستقرار في المنطقة.

ثانيا، إن معالجة الكارثة الإنسانية التي تخلّفها آلة الحرب الإسرائيلية، والتي تتكشف مدى فظاعتها كل يوم، هي أيضا مسؤولية عالمية عاجلة وملحة. لقد رأينا الناس في غزة وهم يحاولون العودة إلى أطلال بيوتهم التي تهدمت في شمال القطاع، وتم تدميرها. ورأينا كافة نظم الحياة، وهي تتداعى بعد 50 يوما من القصف الشامل.

لقد تحولت الغالبية الكاسحة من سكان غزة إلى نازحين داخل بلادهم بلا مأوى وبدون الحد الأدنى من مقومات الحياة. وهنا، فإن إدخال المساعدات الإنسانية في إطار آلية مستدامة وناجزة يمثل الفارق بين الحياة والموت، لملايين السكان المكدسين في خيم الإيواء، ومدارس الأونروا في الجنوب. إن الكثيرين يغفلون حقيقة أن ما يدخل غزة من مساعدات يمثل أقل من الحد الأدنى المطلوب من احتياجات سكانها. ولا يعني ذلك سوى حكم الإعدام على مئات الآلاف من الناس. لا يعني سوى المجاعة وانتشار الأوبئة.

إنها مسؤولية المجلس، ونتطلع إلى قرار سريع يمهد الطريق أمام دخول المساعدات والمواد الأساسية اللازمة لإعاشة البشر، من غذاء ودواء وكساء ووقود، عبر آلية سريعة وناجزة تواكب خطورة الكارثة الإنسانية المروعة، وتمنع وقوع السيناريو المرفوض والمتمثل في الموت جوعا أو مرضا، بدلا من الموت قصفا.

ثالثا، برغم أن وقف العدوان الإسرائيلي هو أولوية مطلقة كما حددتها القمة العربية الإسلامية، إلا أننا لسنا بغافلين عن ضرورة النظر إلى المستقبل. وندعو مجلسكم الموقر أيضا إلى أن يمد نظره إلى الأفق السياسي لهذا الوضع المؤلم. فمهما كان الحاضر الذي نشهده مؤلما، بل مخزيا، فإن المستقبل لا يعني سوى شيء واحد، الضرورة الحتمية لبزوغ الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. أما التفكير في مستقبل لقطاع غزة بمعزل عن الدولة، أو التفكير في تهجير الفلسطينيين أو ما شابه ذلك من حلول أمنية، فقد عفى عليه الزمن، بعد أن أثبتت هذه الحلول فشلها الذريع لكل ذي عينين.

أما التفكير السليم فيقتضي العمل وبأسرع وقت ممكن على تحقيق حل الدولتين، وله مقومات معروفة ومحددة اتّفق عليها منذ أكثر من 30 عاما. والأهم من ذلك أنه يحظى بالإجماع العالمي. ويمثل جوهر مبادرة السلام العربية التي أطلقت منذ أكثر من 20 عاما. والدولة الوحيدة التي ترفض حل الدولتين هي دولة الاحتلال. وعليه، فإن إنفاذ هذا الحل وتحقيقه على الأرض يتطلب في الأساس مواجهة شجاعة وحاسمة مع الاحتلال ومع أوهامه المتجذرة في الاحتفاظ بالأرض، كل الأرض، وتحقيق الأمن معا. وهذا طريق دولة فصل عنصري، بلا حقوق للشعب الفلسطيني من أي نوع وبلا أفق سياسي يتطلع إليه الفلسطينيون، وهي مرفوضة قطعا من العالم كله.

إن الطريق إلى حل الدولتين لا يمر عبر مفاوضات لا تنتهي، ولكن من خلال إرادة دولية حاسمة لإنفاذ هذا الحل وتحويله إلى واقع في أسرع وقت، عبر إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأعتقد أن الحرب الحالية ضد الشعب الفلسطيني في غزة تفتح أمامنا نافذة يتعين اغتنامها قبل أن تُغلق مرة أخرى. إننا ننشد تسوية تضمن ألا تتكرر هذه المآسي، تسوية توفر الحرية والكرامة للشعب الفلسطيني والأمن والسلام للإسرائيليين، تسوية ستكون فقط ممكنة إذا اجتمعت الإرادة الدولية على تحويلها إلى واقع عبر مؤتمر دولي يرسم مسارا محددا وبأفق زمني واضح وفي أجل قريب، لإنهاء آخر احتلال عسكري استيطاني ممتد على وجه الأرض وإقامة الدولة الفلسطينية وتحقيق انفصال سلمي بين الشعبين، وبضمانات أمنية من المجتمع الدولي بهدف استدامة هذه التسوية. وفي غياب ذلك، سوف نشهد الحرب السادسة والسابعة والعاشرة والعشرين، حتى نهاية القرن وما بعده.

رابعا وأخيرا، إنّ الحرب على غزة أفرزت حالة إيجابية نلمسها في تجليات الرأي العام العالمي، وتعكس إدراكا لعالمية القيم الأخلاقية وشمولها ورفضها لازدواجية المعايير الصارخة والفاضحة. ولكن يقابلها في الوقت نفسه قدر هائل من الغضب والشعور بالخذلان وبالذات لدى الشعوب العربية والإسلامية، خذلان النظام العالمي الذي يفترض فيه أن يقوم على القواعد واحترام القانون الدولي، وخذلان من تحدثوا كثيرا عن القيم والمبادئ الأخلاقية ثم تغيرت مواقفهم بتغير الظروف. وهنا فإن استعادة الثقة، ثقة الشعوب جميعا، وثقة العرب والمسلمين على وجه الخصوص، في عدالة القواعد الدولية وشمولها هو أمر ضروري يتعين على الجميع الانتباه له حتى لا نحصد في مستقبل قريب حصادا مرا لهذا الغضب المكتوم الذي يصير، كما علمنا التاريخ، طاقة يسهل

على الاتجاهات المتشددة استغلالها وتوجيهها. والطريق إلى استعادة الثقة في هذه اللحظة، لحظة الحقيقة كما قال بصدق الأمين العام أنطونيو غوتيريش، واضح وجلي. إنه يتلخص في اتخاذ الموقف السليم المؤسس على الإنسانية والأخلاق، بغض النظر عن الدين أو العرق أو القومية، في رفض الخروج عن القانون الدولي الإنساني وإدانة كل من يمارس انتهاك القانون، أيا كان الطرف الذي يمارس هذا الانتهاك، ورفض وإدانة قتل المدنيين على إطلاقه، وليس بصورة انتقائية أو مجتزأة. هكذا فقط نحصّن المجتمع العالمي من شرور وآفات صراعات الحضارات والأديان، ولمجلسكم الموقر دور رئيسي في ذلك.

رفعت الجلسة الساعة 13/25